جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة– الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم خاصيتي الملاءمة والموثوقية في النظام المحاسبي المالي(SCF)

"دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي المعلومة المالية (عينة من المؤسسات) بولاية ورقلة"

من إعداد الطالبة: شبي خديجة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/شماخي بوبكر.....رئيسا
د/ محمّد لحسن علاوي..... ..... مشرفا ومقررا
د/دشاش عبد القادر.....مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

الإهــداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي هذا العمل إلى

من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى صديقي و رفيق دربي زوجي الحبيب

إلى فلذ كبدي ابني الغالي: محمد إياد

إلى أمي الثانية، أم زوجي حفظها الله و رعاها

إلى من يسعد قلبي بقربهنّ ومن ملأن حياتي بحنانهنّ وعطفهن

إلى أخواتي: زينب و زوجها محمد و ابنيهما سرين و عبد النور، فاطمة الزهراء و شيماء و عائشة.

أخواتي وكفى بهن

إلى من أبث لهن خلجات ما في نفسي، فتهنأ روحي بصدقهن وصفوهن

رفيقات عمري ...صديقاتي

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قرب أو بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات، و نخص بالذكر الأستاذ المشرف "علاوي محمد لحسن"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت لنا عونا في إتمام هذا البحث

و نشكره على صبره و سعة صدره.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ محمد حسان بن مالك على مساعدته لي بكل التوجيهات و النصائح.

الملخص:

من بين أهم الخصائص النوعية للمعلومة المالية الملائمة والموثوقية الواجب توفرها في القوائم المالية وهذا حسب النظام المحاسبي المالي الذي يسعي إلى تقديم قوائم مالية تعبر عن معلومات ملائمة ويمكن الوثوق بها من قبل المستخدمين لها لزيادة كفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات، من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لإشكالية مدى توفر الملائمة والموثوقية في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية من أجل تلبية احتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات قمنا بدراسة ميدانية شملت عينة مكونة من 30 من مستخدمي المعلومة المالية.

ومن أهم ما توصلت إليه دراستنا أن القوائم المالية توفر معلومات ملائمة وموثوق فيها، إضافة إلى أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الملائمة والموثوقية على اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: ملائمة، موثوقية، قوائم المالية، مستخدمي المعلومة المالية، نظام المحاسبي المالي، اتخاذ القرار.

Résumé :

Parmi les, caractéristiques qualitative de l'information les plus importantes sont la pertinence et fiabilité qui doivent disponible dans les états financiers et ce, selon le système de comptabilité financière qui vise à fourni de états financiers qui reflètent les informations appropriées et peuvent être approuvés par les utilisateurs ont pour augmenter l'efficience et l éfficacitié de la prise de décision, est ce que l'information financière capable à répondre à leurs lésions les utilisateurs dans le processus de Prusse de décision . en ce sens que nous avons essaye à travers , cette étude sur le terrain inclus est composé de 30 que les utilisateurs de l'information financière .

Les résultats les plus importons de notre éteules sont, les états financiers au titre du SCF fournissent des informations adéquates et fiables, en plus de cela il y a une corrélation statistiquement significative entre la pertinence et la fiabilité sur la relation de prise de décision.

Mots clés : Pertinence, Fiabilité, Les états financiers, Les utilisateurs de l'information financière, Système de comptabilité financière, prise de décision.

.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	I
شكر و تقدير	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الإختصارات و الرموز	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظرية للملاءمة و الموثوقية	
المبحث الأول : الأساس النظري لخاصية الملاءمة	04
المبحث الثاني: الأساس النظري لخاصية الموثوقية	13
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية	29
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	32
الخاتمة	50
المصادر والمراجع	53
الملاحق	58

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	إحصائيات الاستبيانات الموزعة والمستردة على العينة	29
(2-1)	سلم ليكرت الثلاثي	30
(1-2)	توزيع المبحوثين حسب السن	33
(2-2)	توزيع المبحوثين حسب التخصص	34
(3-2)	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	35
(4-2)	توزيع المبحوثين حسب الخبرة المهنية	36
(5-2)	توزيع المبحوثين حسب المهنة	37
(1-3)	معامل ثبات ألفالكرونباخ للمقياس	38
(2-3)	مجال المتوسط الحسابي لكل عبارة و الانحراف المعياري	39
(3-3)	مجال المتوسط الحسابي لكل عبارة و الانحراف المعياري لمقياس الموثوقية	40
(4-3)	مجال المتوسط الحسابي لكل عبارة و الانحراف المعياري لمقياس اتخاذ القرار	41
(1-4)	الارتباط بين الملاءمة و اتخاذ القرار	42
(2-4)	نتائج الانحدار الخطي البسيط بين علاقة الملاءمة و اتخاذ القرار	42
(3-4)	الارتباط بين الموثوقية و اتخاذ القرار	43
(4-4)	نتائج الانحدار الخطي البسيط بين علاقة الموثوقية و اتخاذ القرار	44
(1-5)	الفروق في اتخاذ القرار حسب المهنة	44
(2-5)	الفروق في اتخاذ القرار حسب التخصص	45
(3-5)	الفروق في اتخاذ القرار حسب السن	46
(4-5)	الفروق في اتخاذ القرار حسب المؤهل العلمي	46
(5-5)	الفروق في اتخاذ القرار حسب الخبرة المهنية	47

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	توزيع المبحوثين حسب السن	33
(2-1)	توزيع المبحوثين حسب التخصص	34
(3-1)	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	35
(4-1)	توزيع المبحوثين حسب الخبرة المهنية	36
(5-1)	توزيع المبحوثين حسب المهنة	37

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استمارة الاستبيان	**59**
02	نتائج متعلقة بخصائص العينة	**62**

قائمة الإختصارات و الرموز

الاختصار	الدلالة الأصلية	الدلالة بالعربية
FASB	**F**inancial **A**ccounting **S**tandards **B**oard	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
AAA	**A**merican **A**ccounting **A**ssociation	جمعية المحاسبين الأمريكية

المقدمة

أ/توطئة:

إن هدف المحاسبة الأساسي تقديم معلومة مالية تمتاز بالدقة النسبية و مستوى عالي من المنطق و الترتيب و توفيرها في الوقت المناسب، عرضها بطريقة يسهل فهمها و إيصالها إلى المستفيدين عن طريق التقارير المالية. و هنا لابد من الإشارة إلى قدرة التقارير المالية على التعبير عن حقائق الأحداث التي يجب تمثيلها بمعلومات مالية تتوفر فيها الدقة و المصداقية الملبية لمتطلبات الغرض الذي أعدت من أجله.

تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة خصائص المعلومات التي من المحتمل أن تكون أكثر إفادة للمستثمرين و المقرضين الحاليين و المحتملين و الدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات حول المنشأة المعدة للتقارير على أساس المعلومات الواردة في تقريرها المالي. وتبعا لذلك، وطالما تتجاوز المنافع التكاليف، فان زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المالية يوجه الأحكام اللازمة لتطبيق هدف التقارير المالية.

أهم الخصائص النوعية هي الملاءمة و الموثوقية (التمثيل الصادق). أما الخصائص النوعية الأخرى فهي أقل أهمية لكنها منشودة لحد كبير. وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة وتختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية المتعلقة بالمنشأة والتي تهم المستثمرين الحالين والمرتقبين والمقرضين وكذلك الدائنين لذلك لابد من تحديد الخصائص النوعية للمعلومات حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، ولكن من ناحية أخرى أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية لهذه المعلومات بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار.

ب/ طرح الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين ما مدى توفر الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي وهل مستخدمي المعلومة المالية يجدون هذه الخصائص النوعية في القوائم المالية، من هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

" ما مدى توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية و ما مدى تأثير هذه الخاصيتين في اتخاذ القرار من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية ؟"

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما مدى توفر خاصية الملاءمة في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ ما مدى توفر خاصية الموثوقية في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ ما مدى تأثير خاصيتي الملاءمة والموثوقية على اتخاذ القرار؟

ت/ فرضيات الدراسة:

في ضوء هذه الإشكالية وللإحاطة بجوانب الموضوع قدمنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تتوفر خاصية الملاءمة بدرجة عالية في القوائم المالية.

الفرضية الثانية: تتوفر خاصية الموثوقية بدرجة عالية في القوائم المالية.

الفرضية الثالثة: كلما توفرت خاصيتي الملاءمة و الموثوقية بدرجة عالية تؤدي مساعدة مستخدمي المعلومة المالية على اتخاذ القرار.

ث/ مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع دراستنا بناءا على عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

- ✓ الرغبة في التعمق النظري في المحاسبة من خلال هذا الموضوع؛
- ✓ أن موضوع الملاءمة والموثوقية يعالج مسألة جودة المعلومات المحاسبية وهذه المسألة تمس كل المراحل العلمية المحاسبية من بدايتها إلى نهايتها؛

ج/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ معرفة مدى توفر الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية ؛
- ✓ معرفة مدى اعتماد مستخدمي المعلومة المالية على القوائم المالية في اتخاذ القرارات ؛

ح/ أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تكتسب دراستنا أهمية كبيرة والتي نلخصها فيما يلي:

- ✓ تساعدنا هذه الدراسة في فهم طرق التقييم المحاسبي.
- ✓ تساعد في إجراء مقاربة عملية مع الواقع المعاش في المؤسسة الاقتصادية و بيئة الأعمال عموما.

خ/ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مستخدمي المعلومة المالية (عينة من المؤسسات الاقتصادية و المكاتب المحاسبية)في منطقة (ورقلة).
- ✓ **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في شهر مارس و أفريل لسنة2017 .

د/ منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

من أجل تحقيق النتائج المرجوة والإجابة عن الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد استخدمنا الدراسة الميدانية حيث تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة وقد تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** .

كما تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة متنوعة من المراجع وتنوعت مصادرها بين الكتب، المذكرات والأطروحات، المقالات، الملتقيات العلمية، القوانين والمراسيم في الجريدة الرسمية.

ذ/ صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعترض الباحث أثناء انجازه وبالنسبة لدراستنا تمثلت أهم الصعوبات هي صعوبة توزيع استمارات الاستبيان بسبب عدم القدرة على الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحهم.

ر/ هيكل الدراسة:

لمعالجة دراستنا في شقها النظري والتطبيقي قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي:

الفصل الأول: يتناول الأدبيات النظرية للملاءمة و الموثوقية، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول إلى الأساس النظري لخاصية الملاءمة، أما المبحث الثاني خصص إلى الأساس النظري لخاصية الموثوقية أما المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تم الاعتماد عليها في دراستنا ومناقشتها من أجل محاولة إبراز موقع دراستنا الحالية منها.

الفصل الثاني: يتناول الدراسة الميدانية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع للتعرف على مدى توفر الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المالية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للتعرف على طريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشة مدى صحة الفرضيات الموضوعة.

وفي الأخير توصلنا إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول :

الإطار النظري للملاءمة و الموثوقية

تمهيد:

يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب ،ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق القوائم المالية ،حيث جاء النظام المحاسبي المالي من أجل إعطاء قوائم مالية بصورة صادقة ومعلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية يحتاج إليها مستخدمي هذه المعلومة .

لفهم موضوع الموثوقية والملاءمة الذي يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المالية نرى انه من الضروري ان نفهم الإطار النظري لتلك الخصائص ، توجد الكثير من الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المالية لكن نجد الكثيرين الذين يختصرون الخصائص النوعية في خاصيتين رئيسيتين اثنتين هما الملاءمة و الموثوقية أما الخصائص الأخرى التي تعد رئيسية فتندرج تحت إحدى الخاصيتين المذكورتين كشروط لتحقيقها .

المبحث الأول: الأساس النظري للملاءمة

المطلب الأول: تعريف خاصية الملاءمة

عرفها مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB"بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها "

و يمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم و الأهداف و القرارات .[1]

ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها ،فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية .[2]

ويرى مجلس معايير المحاسبة بأن المعلومات لكي تكون ملائمة " فعليها أن توجد فرق لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو أنها تؤكد أو تصحح التوقعات ".[3]

تعني هذه الخاصية قدرة المعلومات على إحداث تغير في اتجاه القرار . فملاءمة المعلومات في وقت معين تقاس بمدى قدرة تلك المعلومات على مساعدة مستخدميها على تكوين توقعات عن النتائج المنتظرة من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية . أما إذا كانت توقعات موجودة بالفعل فالمعلومات الملائمة هي التي لها القدرة على تعزيز تلك التوقعات أو تصحيحها .[4] و في الحالتين فالمعلومات الملائمة هي تلك التي تؤدي إلى رفع درجة التأكيد بالنسبة للقرار محل الدراسة .

---

[1] عبد الحميد حسين الصبح، **أهمية الملاءمة و الثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرار و تقييم الأداء**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرة، بغداد العراق1995، ص55.

[2] نوال صبايحي،**الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)وأثره على جودة المعلومة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة الجزائر3،2012 ص77

[3] الحاج قوارين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث العدد 10،جامعة الشلف الجزائر، 2012،ص279

[4] عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة،ذات السلاسل**، الكويت1990، ط 1،ص200

تكون المعلومة ملائمة عندما تسمح لمستخدميها بتقدير الأحداث الماضية و الجارية و المستقبلية بشكل صحيح ، فلا تكون مفيدة إلا إذا كان إهمالها يؤدي إلى انعكاس سلبي على القرارات التي ستتخذ من قبل مستخدميها.[5]

المطلب الثاني: خصائص الملاءمة

ولاعتبار أن المعلومة المحاسبية ملائمة لابد من توفر خصائص فرعية كشروط لتحقيقها:

- ✓ **التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات محاسبية مالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها[6].

تعتبر الحاجة إلى المعلومات المالية حاجة جارية وفورية خاصة أن الكثير من القرارات تتطلب اتخاذها بسرعة نتيجة ارتباطها بالتغيرات السريعة في الظروف المحيطة، و يقصد بخاصية التوقيت الملائم إتاحة المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على عملية اتخاذ القرارات، و تتأثر خاصية التوقيت الملائم على أرض الواقع بطول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، و كذا المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقرير و بين تاريخ نشر تلك التقارير.[7]

و تعني أن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب أن تقدم لمستخدميها في الوقت الملائم.[8]

إن تقديم المعلومة في وقتها يرفع من قيمتها لمستخدميها مما يزيد من منفعتها لديهم بعكس لو لم تكن متاحة مما يفقد من أهميتها في اتخاذ القرار. إن الملاءمة تعني إتاحة المعلومة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتها، فإذا تأخر تقرير الشركة عن نتائجها لمدة ستة أشهر بعد نهاية الفترة فإن المعلومة ستكون أقل إفادة لإغراض إتخاذ القرار.[9]

---

[5] Guy djongoue ,**fiabilité de l information comptable et gouvernance déntreprise** :une analyse de l audit l éga dans les entreprises camerounaises,universite de douala p 5.

[6] WWW.abahe.CO.UK

OBAIDAT AHMAD N**, Accunting information qualitative caractaeristics gap : Evidence from Jordon.** International Management Review, vol. 3 , No. 2 , 2007, p.27.

[8] على إبراهيم الكيسي، **المعلومات المحاسبية لاعتماد أسلوب الحدين المستمر (الكايزن) للمنشآت الصناعية**، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة الموصل، العراق، 2004 ص 50.

[9] أمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة متطور التوافق الدولي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005ص.19.

- ✓ **القدرة على التنبؤ**: عند التكلم عن التنبؤ فإن الذهن والتفكير يذهب للمستقبل وحالات عدم التأكد أي احتمال لا يصل إلى 100% والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال بنسبة 100% ولكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية .[10]

تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبأ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة و تؤكد توقعاتها أو تساعدهم في تعدياها أو تصحيحها.[11]

- ✓ **التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم)**: التغذية العكسية تعتبر من مكونات نظام معلوماتي أى كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية بسمة الارتدادية كلما ساهمت في تحسين نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار.

أي تكون للمعلومة إمكانية الاستخدام في الرقابة و التقييم وتصحيح الأخطاء التي من الممكن أن تنتج عن سوء الاستخدام.

كما تساعد مستخدم المعلومة في تقييم مدى صحة توقعاته المستقبلية السابقة و بالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.[12]

كما أن القيمة الاسترجاعية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار.[13]

المطلب الثالث: خاصية الملاءمة في النظام المحاسبي المالي الجزائري

فيم يلي،وعن طريق استعراض نصوص النظام المحاسبي سنرصد الإشارات الصحيحة و الضمنية لخاصية "الملاءمة" باعتبارها خاصية نوعية رئيسية للمعلومات المالية و كذا خصائصها الفرعية المكونة لها،أي :

_ التوقيت المناسب؛

_القدرة على التنبؤ؛

_القدرة على إعادة التقييم.

ورد في النصوص التشريعية التالية ما يلي:

---

[10] الحاج قوارين، مرجع سبق ذكره، ص 280

[11] خداع الفزاع، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية**، والأصول، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ،2002ص.

[12] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص201.

[13] شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاقتصادية** ،الملتقى الدولي الأول، الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المالية الدولية، 2007/11/21 ، جامعة ناجي مختار، عنابة، ص4.

أولا:خاصية الملاءمة في القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25[14]

- ذكر خاصيتي القابلية للفهم و الدلالة و كذلك القاعدة العامة "أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛
- تحديد أربع (4) قوائم مالية تعرض في نهاية الفترة المحاسبية إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة تكميلية و ضرورية لتلك القوائم من أجل" ملاءمة "المعلومات المحاسبية المعروضة لعموم مستخدميها؛
- عرض الكشوف المالية بصفة وفية تبين الوضعية المالية للكيان و نجا عته و تعكس أيضا مجمل العمليات و الأحداث الناجمة عن معاملات الكيان؛
- منع أي مقاصة بين عناصر القوائم المالية إلا بناء على أسس قانونية أو تعاقدية و ذلك من أجل إظهار كل عنصر من عناصر الكشوف المالية بحجمه الحقيقي ما يتيح "التحقق"منه؛تحديد أربع (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية كأجل أقصى لإعداد الكشوف المالية المعروضة فعاليتها عند مستخدميها بسب فوات الوقت ، و هنا يمكن أن تقف على بعد آخر للملاءمة و هو إعطاء المجال الزمني الملائم لمعدي القوائم المالية لإعدادها؛
- حددت الشروط التي تمكن من إجراء مقارنات بين المعلومات المالية لنفس الكيان المتعلقة بدورات مختلفة؛
- أتاح إمكانية لجوء الكيان إلى تغير التقديرات المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية؛
- منع صريح لأي تغيير في السياسات و الطرق المحاسبية إلا على نص تنظيمي صريح و هذا انسجاما مع مبدأ الثبات و الاتساق من فترة إلى أخرى؛

ثانيا: خاصية الملاءمة في المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 2008/05/26[15]

في المرسوم المذكور يمكننا أن نرصد تناوله لخاصية " الملاءمة " فيم يلي:

- سعى النظام المحاسبي إلى تكريس خاصية "الملاءمة"بإشارة ضمنية لخاصية "قابلية الفهم" و في ذكرها لأهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية بقوله: المساعدة على تفسير المعلومة المالية بقوله: المساعدة على تفسير المعلومة المالية المتضمنة في الكشوف المالية لمستعمليها؛

[14] المواد 10، 11، 14، 15، 16 ، 17، 18، 19، 20، 21 ،22، 23، 24، 26، و 38 من القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
[15] المادتين 16 و19 من المرسوم 165-08 المؤرخ في 2009/04/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- من خلال مراعاتها للمبدأ المحاسبي "استمرارية النشاط" ذكرت ضرورة "المقارنة بين الدورات" و هي خاصية ثانوية تهدف إلى تعزيز الخاصية الرئيسية "الملاءمة"؛
- أوجب توفر المعلومة المالية على خصائص نوعية ذكرها صراحة (الملاءمة و الدقة و قابلية المقارنة و الوضوح)؛
- تناول أهم المبادئ و الفروض المحاسبية (الوحدة المحاسبية، و ثبات وحدة النقد، و الأهمية النسبية و الحيطة و الحذر، و ديمومة الطرق المحاسبية) التي نص على مراعاتها بصيغة الوجوب حتى تتحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، المذكورة في المادة 8 (من المرسوم المذكور في هذا العنوان)، بشكل ضمني؛
- أولى خصوصية للأصول و الخصوم البيولوجية و الأدوات المالية بأن تقيم بقيمتها الجارية استثناء على بقية الأصول و الخصوم التي تقيم بالتكلفة التاريخية؛
- وضع قاعدة عامة و هي أن كل عمليات القيد و العرض في المحاسبة تتم طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي و الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني؛
- ضرورة التوفيق بين خاصيتي "الملاءمة" و "الموثوقية"، فأشارت إلى الموثوقية بقولها: إعطاء صورة صادقة و أشارت إلى الملاءمة بقولها: منح معلومات مناسبة.

ثالثا:خاصية الملاءمة في المرسوم التنفيذي 110-09 المؤرخ في 2009/04/07[16]

في المرسوم المذكور يمكننا أن نرصد تناوله لخاصية " الملاءمة " فيم يلي:

- سماح البرنامج المعلوماتي للكيان بإعداد جميع الكشوف المالية آلي؛
- إتاحة المعلومات الكترونيا للغير للاطلاع أو المعالجة بما يتوافق و احتياجاتهم؛
- إظهار كل المعلومات المتعلقة بالكشوف المطبوعة؛
- تضمين وظيفة للطباعة الآلية لكل الثوابت التي لها قيمة حالية و قيمة محتملة اذا كان الفرق بين القيمتين معتبرا؛
- توفير جميع المعلومات الجبائية من أجل التصريح أو المعالجة أو التحليل أو التدقيق.

[16] المواد من 5 إلى 9 ، 11، 13، و من 15 إلى 23 من المرسوم 110-09 المؤرخ في 2009/04/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

المطلب الرابع:خاصية الملاءمة في البيانات المالية[17]

تتاح البدائل لجميع جوانب إعداد التقارير المالية ، بما في ذلك الاعتراف و إلغاء الاعتراف و القياس و التصنيف و العرض و الإفصاح. و عند وضع معايير التقارير المالية ، يختار مجلس معايير المحاسبة الدولية البديل الذي يسهم أكثر في تحقيق هدف التقارير المالية. و يختار أيضا مزودو المعلومات المالية ما بين البدائل إن لم يكن يوجد معايير مطبقة متاحة، أو إن كان تطبيق معيار محدد يتطلب أحكاما أو خيارات لتحقيق هدف التقارير الملية.

تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة خصائص المعلومات التي من المحتمل أن تكون أكثر إفادة للمستثمرين و المقرضين الحاليين و المحتملين و الدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات حول المنشأة المعدة للتقارير على أساس المعلومات الواردة في تقريرها المالي. وتبعا لذلك، وطالما تتجاوز المنافع التكاليف، فان زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المالية يوجه الأحكام اللازمة لتطبيق هدف التقارير المالية.

أهم الخصائص النوعية هي الملاءمة و الموثوقية (التمثيل الصادق). أما الخصائص النوعية الأخرى فهي أقل أهمية لكنها منشودة لحد كبير. و تبعا لذلك، يشار أحيانا لتلك الخصائص النوعية الأقل أهمية (مثل قابلية المقارنة و قابلية التحقق و التقديم في الوقت المناسب و قابلية الفهم) على أنها "خصائص نوعية معززة".

ويعد تطبيق الخصائص النوعية المعززة هي عملية حتمية لا تتبع ترتيبا محددا. و في بعض الأحيان يكون من الضروري تقليص خاصية نوعية معززة لدعم خاصية أخرى. على سبيل المثال، قد يكون من الضروري إجراء تقليص مؤقت في قابلية المقارنة نتيجة تطبيق تعديل بأثر مستقبلي على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم و ذلك لتحسين الملائمة أو التمثيل الصادق على المدى الطويل. يمكن للإفصاحات المناسبة أن تعوض جزئيا عن انعدام قابلية المقارنة.

إن إعداد التقارير بالمعلومات المالية الملائمة التي تمثل بصدق ما تقصد تمثيله يساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات يكونوا أكثر ثقة فيها. و حتى تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة (أي

[17] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير، الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم (نسخة 2011-8) ص 8

قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون لأن لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما و تمثل بصدق ما تقصد تمثيله).

كما أن التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة و التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات جديدة. وعليه، تعد الملاءمة و الموثوقية خاصيتان أساسيتان. إذ لا تكون المعلومات المالية بدون الخصائص النوعية الأساسية للملائمة و التمثيل الصادق معلومات مفيدة، ولا يمكن أن تصبح مفيدة عن طريق جعلها أكثر قابلية للمقارنة أو التحقق أو مقدمة في الوقت المناسب أو أكثر قابلية للفهم. إلا أن المعلومات المالية الملائمة و الممثلة بشكل صادق قد لا تزال مفيدة حتى و إن لم تتسم بأي من الخصائص النوعية المعززة.

- ✓ **الملاءمة:**[18]

يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات. و يكون للمعلومات خاصية "الملاءمة" عندما تكون قادرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة.

- ✓ **الملاحظات:**

من الواضح أن المعلومات المالية مفيدة في اتخاذ قرار معين فقط إذا كانت قادرة على إحداث فرق في ذلك القرار.

و الملاءمة هو المصطلح المستخدم لوصف تلك القدرة. و هي خاصية نوعية أساسية للمعلومات المالية المفيدة.

تتركز العديد من قرارات المستثمرين و المقرضين و الدائنين الآخرين على تنبؤات صريحة أو ضمنية لمبلغ و توقيت العائد على استثمار حقوق ملكية أو قرض أو أداة ائتمان أخرى. و تبعا لذلك تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في إحدى تلك القرارات فقط إن ساعدت المستخدمين على الخروج بتنبؤات جديدة (قيمة تنبؤية) أو ساعدت المستخدمين على تأكيد أو تصحيح تنبؤات سابقة (قيمة تأكيدية) أو كلاهما. ان القيمة التنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها في صياغة التنبؤات حول المخرجات النهائية للأحداث الماضية أو الحالية. و بخلاف ذلك، يستخدم

[18] مرجع سابق الذكر مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ص8

الاحصائيون قابلية التنبؤ للإشارة إلى الدقة التي يمكن بها التكهن بالرقم التالي في سلسلة ما بينما يستخدمون الثبات للإشارة إلى قابلية استمرار سلسلة أرقام في التغير كما كانت تتغير في الماضي. تعتبر القيمتين التنبؤية و التأكيدية مترابطتين. فغالبا ما يكون للمعلومات التي لها قيمة تنبؤية قيمة تأكيدية أيضا.على سبيل المثال، يمكن أيضا مقارنة معلومات الإيراد للسنة الحالية، و التي جرت في السنوات الماضية. يمكن أن تساعد نتائج تلك المقارنات المستخدم على تصحيح و تحسين العمليات التي استخدمت لإجراء تلك التنبؤات السابقة.

المطلب الخامس:الملاءمة في القياس المحاسبي

الفرع الأول : تعريف القياس المحاسبي

1-تعريف د. وليد ناجي الحيالي: عملية القياس المحاسبي هي عملية مقابلة يتم من خلالها فرز خاصية التعدد النقدي لحدث اقتصادي معين في إطار مشروع اقتصادي، بعدد حقيقي محدد في مجال نظام الأعداد الحقيقية، و ذلك باستخدام مقياس وحدة النقد وفق قواعد الاحتساب.[19]

2-تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) : يتمثل القياس في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية و الجارية و المستقبلية و ذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة.[20]

الفرع الثاني : أركان عملية القياس المحاسبية

تقوم عملية القياس المحاسبية على أربع أركان رئيسية نذكرها فيم يلي:[21]

1-الخاصية محل القياس (المبيعات، الربح...، الطاقة الإنتاجية، دوران المخزون)؛

2-المقياس المناسب للخاصية محل القياس (وحدة النقد، عدد الوحدات، الزمن)؛

3-وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس(العملة،المتر)؛

4-الشخص القائم (المحاسب، التقني....).

---

[19] وليد ناجي الحيالي ، **نظرية المحاسبة** ،المنشورات الأكاديمية العربية في الدنمرك 2007 ، ص 101-102.

[20] قويدري بوحفص ، **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية** ، مذكرة ماستر غير منشورة ، بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2014 ، ص 3.

[21] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق الذكر ، ص 101-102.

الفرع الثالث : أشكال تحيز القياس المحاسبي

عموما يمكن حصر التحيز المحتمل ظهوره في جميع مراحل عملية القياس المحاسبية في ثلاثة أشكال هي:تحيز الموضوعية ،وتحيز المواءمة، و تحيز المعولية.

✓ **تحيز الموضوعية:**

العامل المتحكم في عملية القياس هو عامل الدقة (فرق بين نتيجة القياس و القيمة الفعلية للمقيس)، و قد يكون تحيز الموضوعية ناتج عن تحيز أسلوب القياس أو تحيز المحاسب أو تحيز مشترك بين أسلوب القياس و المحاسب.

ينعدم تحيز الموضوعية في حالة واحدة فقط هي متى تمتع كل محاسب و قواعد القياس بالموضوعية و هي حالة صعبة الحدوث أو نادرة في الواقع العملي.[22]

✓ **تحيز المواءمة (الملاءمة):**

يعكس تحيز مواءمة القياس مدى استفادة مستخدم مخرجات عملية القياس منها، فكلما زادت استفادته نقص تحيز المواءمة و العكس بالعكس. ينتفى تحيز المواءمة تماما عندما ينجح المحاسب في توفير مخرجات القياس لمستخدم البيانات بالشكل المناسب و الوقت المناسب تماما.[23]

✓ **تحيز المعولية على القياس:**

هو المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة في مجالها التاريخي و المستقبلي.

ينشأ تحيز المعولية في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية المعول عليها في عملية التنبؤ.

[22] المرجع السابق ص142 و 143
[23] المرجع السابق ص 143

المبحث الثاني: الأساس النظري للموثوقية

المطلب الأول:تعريف خاصية الموثوقية

أشارت في البيان رقم(2) إلى الموثوقية بأنها تعني "أن تكون المعلومات خالية بدرجة معقولة من الأخطاء و التحيز و تعبر بصدق عن الغرض الذي تستهدفه "و يرى الشيرازي (201:1990) ان هذه الخاصية تتعلق بأمانة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها بخلوها بدرجة مناسبة من الأخطاء و التحيز و تعبر بصدق عن الغرض الذي تهدف له. و أكد عبد الله (134:2000) أن الموضوعية هي القياس المناسب لدرجة الموثوقية التي تتمتع بها المعلومات و ما لم تكن معلومات التقارير المالية معول عليها فهي ليست ذات قيمة ولا تصلح لأي غرض.

و تمثل خاصية الموثوقية في المعلومة المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد اللذين لا يتوفر لديهم الخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية و اختيار المعلومات المفيدة لهم.[24]

لذا ون الطبيعي فإن مستقبلي المعلومة المحاسبية يفضلون أن تكون على درجة كبيرة من الأمانة لأنها تعكس المركز المالي للمؤسسة.

فهي خاصية تتعلق بصدق المعلومات و إمكانية الوثوق فيها و الاعتماد عليها، من أجل السماح للمتعاملين مع الشركة بالقدرة على التكيف مع تغيرات البيئة التي يعملون فيها، المعلومة المالية المنشورة يجب أن تكون خالية من الأخطاء. يجب أن تترجم بصدق التعاملات أو الأحداث التي تريد تقديمها. النقاط المفتاحية للموثوقية هي: تغليب الجوهر على الشكل، الحيادية، الحيطة و شمولية المعلومة.

المطلب الثاني: خصائص الموثوقية

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ومن أجل ضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومة المالية يجب توفرها على الخصائص الفرعية التالية:

[24] ناصر محمد على الجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة لخضر باتنة، 2009، ص.5

- ✓ **الصدق في التعبير**: هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم المالية، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه.[25]

و خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من التحيز هما: تحيز في أسلوب القياس أو تحيز المحاسب (القائم بعملية القياس) أو تحيز مشترك بين أسلوب القياس و المحاسب.

- ✓ **القابلية للتحقق**: وهي أن تكون درجة التطابق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس.

و معناها أن تكون المعلومة لها دلالة محددة و أن يكون لها استقلالية بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها.

و هي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج في أطراف مختلفة باستخدام نفس الأساليب و الأدوات التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية.

كما عرفها سمير الصبان، هي مبدأ نسبي إلى وجود درجة عالية في الانفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس و هم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.[26]

- ✓ **حيادية المعلومة**: وهو اصطلاح موجب يصف عدم التحيز وهذه الخاصية متداخلة مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة معلومات يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها .[27]

و معناها تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد و عرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومة في اتجاه معين، تجدر الإشارة إلى أن لحيادة المعلومات علاقة بمستويين من المسؤولية :

أ–مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسة المحاسبية بصفة خاصة وضع معايير المحاسبة؛

ب–مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

المطلب الثالث: خاصية الموثوقية في النظام المحاسبي المالي الجزائري

فيم يلي،وعن طريق استعراض نصوص النظام المحاسبي سنرصد الإشارات الصحيحة و الضمنية لخاصية "الموثوقية" باعتبارها خاصية نوعية رئيسية للمعلومات المالية و كذا خصائصها الفرعية المكونة لها،أي :

---

[25] محمد الخطيب نمر، صديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2011 .

[26] سمير الصبان وإسماعيل جمعة، **تحليل نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ، 1999ص.

[27] أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية ،دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير بجامعة الإسلامية – غزة ،2006 ،ص 46 .

_ الصدق في التعبير عن طريق الظواهر؛

_القابلية للتحقق ؛

_حيادية المعلومات.

ورد في النصوص التشريعية التالية ما يلي:

أولا:خاصية الموثوقية في القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25[28]

- ذكر مجموعة من المبادئ التي على أساسها تعد الكشوف المالية كالمصداقية التي نفهم منها "الصدق في التعبير عن الظواهر"،أما التكلفة التاريخية فان تقييم عناصر الكشوف المالية يكون بتكلفة تاريخ الانجاز أو الحيازة مع الاعتماد في ذلك على وثيقة إثبات ما يتيح "إمكانية التحقق" منها في أي وقت؛
- الالتزام بالانتظام و المصداقية و الشفافية في مسك المحاسبة مع المحافظة على إجراءات محاسبة تسمح بالرقابة أي تتيح "عملية التحقق"؛
- المراقبة الدورية مرة واحدة في السنة على الأقل من خلال عملية الجرد المادي للأصول و الخصوم من اجل التأكد من توفر خاصية "تمثيل الواقع بصدق" في المعلومات المتعلقة بأي كيان ؛
- منع أي مقاصة بين عناصر القوائم المالية إلا بناء على أسس قانونية أو تعاقدية و ذلك من أجل إظهار كل عنصر من عناصر الكشوف المالية بحجمه الحقيقي ما يتيح "التحقق"منه؛
- تحديد كيفية القيد المحاسبي و شروطه و فرض إجراء لحماية المعلومات من أي تعديل أو تلاعب ما يؤمن لنا الحصول على معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها؛
- إلزام كل كيان بالاحتفاظ بالدفاتر و الوثائق الثبوتية للمحاسبة لمدة عشر (10) سنوات على الأقل من أجل التمكين لخاصية "القابلية للتحقق"لأطول مدة ممكنة؛
- اشتراط ترقيم و تأشير رئيس المحكمة على دفتري اليومية و الجرد و كيفية مسك الدفترين لإضفاء "مصداقية" أكثر على العملية المحاسبية؛
- تقييد إمكانية مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي بمراعاة أمن المعلومات و "مصداقيتها" مع وجوب التأكد من إمكانية استرجاع تلك المعلومات في أي وقت سواء للاطلاع أو "التحقق"؛

[28] المواد: 10 ، 11، 14، 15، 16،17، 18، 19، 20، 22، 23، 24، 26، و 38 من القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- عرض الكشوف المالية بصفة وفية تبين الوضعية المالية للكيان و نجا عته و تعكس أيضا مجمل العمليات و الأحداث الناجمة عن معاملات الكيان أي الصدق في التعبير عن الظواهر؛
- قيد تغيير التقديرات المحاسبية بتغير الظروف التي تم على أساسها التقدير ، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة ،و التي تسمح بالحصول و تقديم معلومة أكثر موثوقية.

ثانيا:خاصية الموثوقية في المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 2008/05/26[29]

- ضرورة تسجيل و عرض جميع عناصر الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية لحظة انجاز العملية لأول مرة، بغض النظر عن أثر تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية للعملة ، لأن التكلفة التاريخية في لحظة إبرام العملية تعكس القيمة الجارية في تلك اللحظة؛
- ضرورة التوفيق بين خاصيتي "الملاءمة"و"الموثوقية" فأشارت إلى الموثوقية بقولها : إعطاء صورة صادقة ، و أشارت إلى الملاءمة بقولها : منح معلومات مناسبة.

ثالثا:خاصية الموثوقية في المرسوم التنفيذي 110-09 المؤرخ في 2009/04/07

- إثبات مصدر المعلومة و مصدر نظام الإعلام الآلي؛
- قفل الفترات الكترونيا مما يمنع التعديل بعد المصادقة الالكترونية؛
- إعداد ملف بين الإجراءات و التنظيم المحاسبي بشكل يسمح بفهم نظام المعالجة و مراقبته (القابلية للتحقق)؛
- توفير دليل استعمال للبرنامج المعلوماتي لهذا المرسوم التنفيذي و توفير ملف تقني للبرنامج يقدم للجهات الرقابية القانونية (المصالح الجبائية و المراجع القانوني)؛
- مطابقة كل الكشوف المعدة الكترونيا بدقة مع الأحكام القانونية و التنظيمية؛
- إتاحة المعلومات الكترونيا للغير بمعزل عن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة من أجل الاطلاع فقط أو المعالجة بما يتوافق و احتياجاتهم؛
- إظهار كل المعلومات المتعلقة بالكشوف المطبوعة؛
- ضبط إجراءات وصول الأشخاص إلى محتوى البرنامج و توزيع وظائف البرنامج على مستخدميه المؤهلين و تسجيل الأحداث الجارية على البرنامج و من الذي قام بها؛
- إجراءات الأرشفة، و الحفظ اليومي و الدوري، و الاسترجاع، والتحويل، لجميع البيانات المحاسبية في حالات الاستعمال العادي أو الإصلاح و الصيانة أو التجديد مع إمكانية التأكد من تطابق الحالة القبلية مع الحالة البعدية للبيانات المحاسبية؛

[29] المادتين: 16 و19 من المرسوم 156-08 المؤرخ في 2009/04/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- التأكد الآلي من حالة عمل البرنامج و تسجيل متسلسل لجميع التحيينات و محتواها؛
- تكوين عناصر الحسابات و الكشوف و المعلومات حسب الوثائق الثبوتية بطريقة تسمح بالعودة لهذه الوثائق و المعلومات.

المطلب الثالث:خاصية الموثوقية في البيانات المالية

✓ **الموثوقية:**

يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية هي معلومات موثوقة. و تكون المعلومات موثوقة عندما تخلو من الأخطاء الهامة و التحيز و تمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع بشكل معقول أن تمثله. ولا تكون البيانات المالية خالية من التحيز(أي غير حيادية) إذا كان يقصد منها، عن طريق اختيار أو عرض المعلومات، التأثير على اتخاذ قرار أو حكم معين من أجل تحقيق نتيجة محددة مسبقا.[30]

✓ **الملاحظات:**

تمثل التقارير المالية المظاهر الاقتصادية بالكلمات و الأرقام. و حتى تكون مفيدة، يجب على المعلومات المالية أن لا تمثل فقط المظاهر ذات الصلة، بل يجب أن تمثل أيضا بصدق المظاهر التي تقصد تمثيلها. و لكي يكون الوصف هو عبارة عن تمثيل صادق بشكل تام، يجب أن يتسم بخصائص ثلاثة هي : الاكتمال و الحيادية و الخلو من الأخطاء. و بالطبع المثالية هو أمر نادر هذا إن كان قابلا للتحقيق. يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى زيادة تلك الخصائص إلى أقصى حد ممكن.

إن التمثيل الصادق لا يعني الدقة في جميع الجوانب. و الخلو من الأخطاء يعني أنه لا يوجد أخطاء أو إغفالات في وصف الظواهر، و أن العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها قد تم اختيارها و تطبيقها دون أي أخطاء أو إغفالات في وصف الظواهر، و أن العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها قد تم اختيارها و تطبيقها دون أي أخطاء في تلك العملية. و في هذا السياق، لا يعني الخلو من الأخطاء الدفة الكاملة في جميع الجوانب. على سبيل المثال، لا يمكن تحديد تقدير معين من للسعر أو القيمة غبر الملحوظة. إلا أن تمثيل ذلك التقدير يمكن أن يكون صادقا إذا تم وصف المبلغ بوضوح و

[30] مرجع سابق الذكر مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ص11

دقة على أنه تقدير، و تم توضيح طبيعة و قيود عملية التقدير، و لم يتم ارتكاب أي أخطاء في اختيار و تطبيق عملية مناسبة لتطوير و التقدير. و بعبارة أخرى الموثوقية لا تعني الدقة.

الوصف الحيادي هو الوصف الذي يخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية. و الوصف الحيادي لا يمكن محاباته أو تأكيده أو إلغاء تأكيده أو التلاعب به بطريقة أخرى لزيادة احتمالية استلام المعلومات المالية بشكل مواتي أو غير مواتي من قبل المستخدمين. و المعلومات الحيادية لا تعني معلومات دون غرض أو دون تأثير على السلوك. بل على العكس، تكون المعلومات المالية ذات صلة، بطبيعة تعريفها قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين.

المبحث الثالث: الدارسات السابقة

في سياق توجهنا إلى البحث في موضوع له علاقة بخاصيتي الملاءمة والموثوقية في المحاسبة الجزائرية سعينا إلى الحصول والإطلاع على أكبر قدر ممكن من الأعمال والدراسات البحثية التي تناولت الموضوع بأي شكل من الأشكال .

المطلب الأول : عرض وقراءة الدراسات السابقة العربية

سنحاول في هذا المطلب عرض لأهم الدراسات السابقة العربية التي كانت لها علاقة بالموضوع محل الدراسة .

1-دراسة بعنوان "**العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة و قواعد الحوكمة لمجلس الإدارة،دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين و المدققين**" هي دراسة للباحثة (أ.م.د.كريمة علي الجوهر،2011) ، تدور إشكالية هي الدراسة حول تحديد طبيعة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و قواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة، و لمعالجة هذه الإشكالية اعتمد الباحث في بحثه على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تصميم استمارة استبيان موجه إلى المحاسبين في الشركات الصناعية و المدققين الخارجيين لها.

وقد كانت نتائج الدراسة كالآتي:

- ليس هناك فروقات كبيرة بين الخصائص النوعية الديمغرافية للعينة بين الحاسبين و المدققين، حيث لوحظ التركيز على المؤهل العلمي و تخصص المحاسبة و الشهادات المهنية لدى

المدققين بشكل أكبر من المحاسبين و التركيز على الخبرة لدى المحاسبين بشكل أكبر من المدققين؛

- أظهرت نتائج الدراسة العملية بأن جميع العلاقات بين قواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة و بين خصائص المعلومات المحاسبية علاقة ذات دلالة إحصائية؛
- إن أكثر الخصائص ارتباطا بقواعد مجلس الإدارة هي خاصية الموثوقية وأن أقل الخصائص ارتباطا هي حاصية الملاءمة ثم الفهم.

2-الدراسة بعنوان "**مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية** "هي مداخلة في الملتقي الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية للباحثان الأستاذ نمر مُحَّد الخطيب والأستاذ صديقي فؤاد بجامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011، تدور الإشكالية الرئيسية حول ما أهمية انعكاس تطبيق مبادئ واتفاقيات النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكين النظام المحاسبي المالي من إنتاج معلومات مالية مميزة وذات جودة عالية .

اعتمد الباحثان على استمارات استبيان وتم التوصل إلى النتائج التالية :

- إن توفر المعلومات المالية على الخصائص المميزة مثل الملاءمة والموثوقية يبق نسبي التحقيق ؛
- من خلال نتائج استطلاع آراء المهنيين والباحثين على اعتبار أن المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق النظام تعبر أكثر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسات وذلك لاعتبارها ملائمة لقياس الأداء وذات موثوقية؛

كما توصي هذه الدراسة ب :

- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على قواعد حوكمة الشركات في قطاعات أخرى غير مبحوثة و في دول أخرى؛
- ضرورة زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعد على قدرتهم على استيعاب المعلومات بتكاليف اقل مقابل منافع عالية.

3-دراسة بعنوان "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** " هي دراسة للباحث ناصر مُحَّد علي المجهلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الحاج لخضر "باتنة " 2009، وهي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، وتدور إشكالية الرئيسية حول ماهي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار وهل يوجد علاقة بينهما، وهدفت هذه الدراسة إلى :

- معرفة العلاقة الموجودة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية وبين فاعلية التأثير على متخذ القرار؛
- معرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين كفاءة وفاعلية التقارير المالية في التأثير على متخذ القرار ؛
- دراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،وإبراز دورها في زيادة درجة ملاءمة وموثوقية التقارير المالية في اتخاذ القرارات؛

وقد اعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي أما في الجانب الميداني على مجموعة شركات هائل سعيد وشركاه في الجمهورية اليمنية من خلال توزيع استمارة استبيان وتحليل نتائج وتوصل إلى :

- أصبحت التقارير المالية الأساسية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل مختلف الأطراف المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات، الأمر الذي دفع الكثير من المنظمات والجهات المهنية إلى إلزام الشركات التجارية بضرورة إعداد تقارير مالية إضافية؛
- لقد أثبت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، أنه توجد علاقة طرية بين جودة المعلومات المحاسبية وبين كفاءتها وملائمتها في اتخاذ القرارات؛

4-دراسة بعنوان "**إشكالية القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري**" هي دراسة للباحث مُحَّد حسان بن مالك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه " ورقلة " 2015 وهي دراسة تحليلية و نقدية على ضوء الفكر المحاسبي و المعايير المحاسبية المقارنة، وتدور إشكالية الرئيسية حول ما مدى تأثير القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية المعدة وفق النظام

المحاسبي المالي الجزائري؟ و ما طبيعة الإشكاليات التي تطرحها عند التطبيق في البيئة الجزائرية على ضوء الفكر المحاسبي و المعايير المحاسبية المقارنة ؟، وهدفت هذه الدراسة إلى :

- إبراز موقف الفكر المحاسبي في شقيه النظري و المهني، بشأن القيمة العادلة، من خلال التحاليل و الدراسات المقدمة بشأنها، عن طريق عرض المزايا و العيوب، و قبل ذلك تحديد المفاهيم بالإضافة للتعرض لمفاهيم القياس الأخرى؛
- تقديم توصيات للقائمين على مهنة المحاسبة بالجزائر فيما يرتبط بعملية القياس المحاسبي؛
- الوقوف الجزئي على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال فحص فعالية تطبيق القيمة العادلة؛
- تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية في كونها تمهد الطريق لضرورة الاستغناء عنها في القياس المحاسبي لعدم موثوقية القياس المهاسبي عند تطبيقها ؛
- الوقوف على طبيعة و مفهوم القيمة السوقية العادلة و فيما إذا كان هناك غموض لدى عينة البحث حول هذا المفهوم؛
- التعرف على الخصائص النوعية التي يمكن أن تضفيها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية؛
- الوقوف على مقومات و معوقات استخدام القيمة السوقية العادلة لدى الشركات.

وقد اعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي و تختم بدراسة إحصائية من خلال توزيع استمارة استبيان على الفئات المهتمة بالحقل المحاسبي وتحليل نتائج وتوصل إلى :

- اتضح أن القيمة العادلة تتمتع بإجماع نظري نظرا لما تقدمه من وقوف حقيقي على ثروة المؤسسة و أدائها و الحفاظ على رأس المال، و ذلك نتيجة اعتمادها السوق كمرجع أساسي للقياس؛
- هناك انقسام بين مؤيد و معارض للقيمة العادلة على مستوى تطبيقها، نظرا لما يشوب الأسواق من عدم كفاءة، تؤثر على نتائج القياس؛
- أن التكلفة التاريخية ما هي إلا أحد نماذج القياس التي تقيس القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي لعناصر الميزانية، و بعد ذلك تنفي عنها الصفة، نظرا لعدة ظروف أبرزها التدني في القدرة الشرائية لوحدة القياس (النقد)؛

- يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن التكلفة التاريخية ملائمة لعملية القياس المحاسبي،و ذلك لتمتعها بالموثوقية و الإجماع لدى المهنيين؛
- يتضح من خلال الدراسة الميدانية و النظرية أن مخرجات القياس المحاسبي المستند للقيمة العادلة يتمتع بالموضوعية و الحياد؛
- أن مخرجات المعلومات المستندة على القيمة العادلة ملائمة بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، و هذا من خلال اتصافها بخاصية الملاءمة، كونها تمد معلومات حقيقية للأطراف ذات العلاقة؛
- أن البيئة الجزائرية ليست ملائمة للقياس وفق القيمة العادلة في الوقت الحالي، نظرا لحداثة تطبيق الآلية؛
- القيمة العادلة ليست نموذجا مستقلا للقياس بل هي حالة يمكن الوصول إليها و بالتالي يكون من المجحف مقارنتها بالتكلفة التاريخية، لأن التكلفة التاريخية ما هي إلا قيمة عادلة عند الاعتراف الأولي؛

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة الأجنبية

1-دراسة(2007.Lantto) بعنوان **"Does Ifrs Improve the Usefulnes of Accounting Information in a code-law Country "**

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان ما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة، حيث طبقت هذه الدراسة في الدول فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية و تعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة، و لتحقيق أهداف الدراسة إعتمد الباحث على طريقة التحليل التجريبي من خلال تصميم ثلاث استبيانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين و المديرين و المدققين الخارجيين، توصلت هذه الدراسة إلى أن المستجوبين يعتبرون المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة و موثوقة و ذات إعتمادية عالية لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية، و أن المستجوبين محايدين تجاه موثوقية و اعتمادية المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبية الدولية.

2-دراسة(2008,Azim) بعنوان **"Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting Information: Evidence From Australai Australai Accounting Researche journal "**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات و القيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في أستراليا، و قد استخدمت الدراسة مجلس إدارة الشركة و لجنة التدقيق و المدقق الخارجي بالمتغيرات ذات العلاقة بحوكمة الشركات، و قد تم قياس معامل التحديد الإحصائي (R2) ، المعادلة المشتقة من معامل إنحذار سعر الأسهم على المكاسب و القيم الدفترية بإتباع إطار عن عمل تقييم مبني على نموذج المحاسبي، و قد بينت النتائج أن الشركات التي تملك هيكل حوكمة تظهر معلومات محاسبية ذات قيمة عالية، كما بينت أيضا أن لمتغيرات الشركة الاقتصادية محددات مهمة للقيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية.

3-الدراسة بعنوان "**l' information comptable :pour quoi ,pour qui**" هي دراسة قام بها الباحث **Gilbert Gelard** عضو في مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** في إطار مقال علمي سنة 2009، تدور الإشكالية حول معرفة لماذا المعلومة المحاسبية ومن هم مستخدميها الهدف من هذه الدراسة هو وضع نموذج مثالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات المالية .

ويهدف أن يكون نموذج أساسي يستند على المعايير القديمة من أجل مواكبة معايير جديدة، قد تمت هذه الدراسة من خلال أخذ نوعين من المستخدمين هم المدراء والمقرضين وتم التوصل إلى أنه لا يجب على المكلفين بإعداد المعلومات من إعداد معلومات ثانوية بل يجب أن تكون معلومات أساسية موجهة وصالحة لكل المستخدمين.

المطلب الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة

أ- موقع دراستنا من الدراسات السابقة العربية

1-بالنسبة لدراسة (**أ.م.د. كريمة علي كاضم الجوهر،2011**) تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و قواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة،هي دراسة موجهة إلى مجموعة من المحاسبين في الشركات الصناعية و المدققين الخارجيين لها،من خلال تصميم استمارة استبيان.

تختلف دراستنا عنها في أنها تهدف إلى معرفة ما أهمية الخاصيتين الرئيسيتين للخصائص النوعية للمحاسبة "الملاءمة" و "المثوقية" عن بقية الخصائص الأخرى في المحاسبة الجزائرية، وتختلف كذلك في عينة الدراسة فدراستنا موجهة إلى مستخدمي المعلومة المالية.

2-بالنسبة لدراسة (**مُحَمَّد الخطيب نمر و فؤاد صديقي 2011**) التي تطرقت إلى مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية.

تختلف دراستنا عنها في أنها تهدف إلى معرفة ما أهمية الخاصيتين الرئيسيتين للخصائص النوعية للمحاسبة "الملاءمة" و "المثوقية" عن بقية الخصائص الأخرى في المحاسبة الجزائرية، وتختلف كذلك في عينة الدراسة فدراستنا موجهة إلى مستخدمي المعلومة المالية.

3-بالنسبة لدراسة (**ناصر مُحَمَّد علي المجهلي 2009**) تطرقت هذه الدراسة إلى الخصائص التي يجب توافرها في المعلومة المحاسبية و الملائمة لاتخاذ القرار ،هي دراسة على مجموعة شركات هائل أنعم السعيد بالجمهورية اليمنية ،ثم معرفة العلاقة بينهما وهي دراسة ميدانية.

تختلف دراستنا عنها في أنها تهدف إلى معرفة ما أهمية الخاصيتين الرئيسيتين للخصائص النوعية للمحاسبة "الملاءمة" و "المثوقية" عن بقية الخصائص الأخرى في المحاسبة الجزائرية، وتختلف كذلك في عينة الدراسة فدراستنا موجهة إلى مستخدمي المعلومة المالية.

4-بالنسبة لدراسة (**مُحَمَّد حسان بن مالك 2015**) تطرقت هذه الدراسة إلى ما مدى تأثير القياس و الإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، هي دراسة إحصائية على مجموعة من الفئات المهتمة بالحقل المحاسبي و تحليل النتائج المتوصل إليها.

تختلف دراستنا عنها في أنها تهدف إلى معرفة ما أهمية الخاصيتين الرئيسيتين للخصائص النوعية للمحاسبة "الملاءمة" و "المثوقية" عن بقية الخصائص الأخرى في المحاسبة الجزائرية، وتختلف كذلك في عينة الدراسة فدراستنا موجهة إلى مستخدمي المعلومة المالية.

ب- موقع دراستنا من الدراسات السابقة الأجنبية

1-بالنسبة لدراسة (2007.Lantto) هدفت هذه الدراسة إلى تبيان ما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة.

تختلف دراستنا عنها في أنها تهدف إلى معرفة ما أهمية الخاصيتين الرئيسيتين للخصائص النوعية للمحاسبة "الملاءمة" و "المثوقية" عن بقية الخصائص الأخرى في المحاسبة الجزائرية.

2-بالنسبة لدراسة(2008,Azim) هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات و القيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في أستراليا.
تختلف دراستنا عنها في أنها تهدف إلى معرفة ما أهمية الخاصيتين الرئيسيتين للخصائص النوعية للمحاسبة "الملاءمة" و "المثوقية" عن بقية الخصائص الأخرى في المحاسبة الجزائرية.

3-بالنسبة لدراسة (**2009 GILBERT GELARD**) الهدف من هذه الدراسة وضع نموذج أساسي لتزويد المستخدمين بالمعلومة المالية.
تختلف دراستنا عنها في أنها تهدف إلى معرفة ما أهمية الخاصيتين الرئيسيتين للخصائص النوعية للمحاسبة "الملاءمة" و "المثوقية" عن بقية الخصائص الأخرى في المحاسبة الجزائرية.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل نستطيع أن نقول أنه قد أصبح لدينا تصورا واضحا إلى حد ما حول الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المالية "الملاءمة" و "الموثوقية" وما مدى أهمية توافرهما في المعلومات المالية و من دونهما تفقد المعلومات قيمتها، على غرار الخصائص النوعية الأخرى فهي تزيد من جودة المعلومات و تحسنها، ولكن بفقدانها لا تفقد المعلومات قيمتها بشكل تام. هكذا أصبح لدينا تصورا واضحا إلى حد ما عن الجانب النظري ، بعد ذلك حاولنا أن نوسع مداركنا حول الموضوع فتعرضنا في المبحث الثالث للدراسات السابقة.

بعد كل ذلك نستطيع أن ننطلق في الدراسة الميدانية، بعد أن تزودنا بالعدة النظرية، و هو ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :
الدراسة الميدانية لخاصيتي الملاءمة و الموثوقية

تمهيـــــد:

بعد استفتائنا للجزء النظري، حيث تطرقنا للخلفية النظرية للدراسة و الدراسات السابقة حول الموضوع و إبراز موقع دراستنا من هذه الدراسات، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من مستخدمي المعلومة المالية وهذا لتقصي وجهات النظر حول ما مدى توفر خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في القوائم المالية و كيف تساهمان في اتخاذ القرارات.

و لتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة في الأصل إجابات عن التساؤلات الموضوعة ومحاولة منا لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشها.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث بشكل توضيحي إلى المنهجية المتبعة في الدراسة، حيث تحتوي على أساليب جمع البيانات و منهجية أداة الدراسة و التعريف بها بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة و مجتمع و عينة الدراسة المستهدفة و استجابتها الفعلية، و الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات و اختبار الفرضيات فضلا عن تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعريف بمجتمع الدراسة والعينة المدروسة، تحديد المتغيرات وطريقة قياسها وجمعها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

1/ مجتمع الدراسة: يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في مستخدمي المعلومة المالية ويتكون من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية و مكاتب المحاسبين بمنطقة (ورقلة) وقد شملت الدراسة الإطارات العاملة من فئة الإطارات المحاسبية والمالية أو كل من له علاقة بالقوائم المالية.

2/ عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية وقد شملت المؤسسات التالية:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** ؛
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز (مديرية التوزيع ورقلة)
- اتصالات الجزائر
- موبيليس
- ليند غاز

بالإضافة إلى مجموعة من مكاتب المحاسبين.

الجدول رقم (1-1): إحصائيات الاستبيانات الموزعة والمستردة على العينة

البيـــــان	العـــدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	40	% 100
عدد الاستمارات المسترجعة	33	%97
عدد الاستمارات الملغاة	03	% 03
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	30	%90

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على فرز استمارات الاستبيان

الفرع الثاني: تحديد مصادر البيانات، طريقة جمعها

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين للبيانات أساسين حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الأولية والمصادر الثانوية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتمثلت فيما يلي:

1/ البيانات الأولية: تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي قمنا به حيث تم توزيع استبيان الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية و مكاتب المحاسبين بهدف تجميع المعلومات اللازمة لموضوع بحثنا، تم تفريغها ومعالجتها عن طريق البرنامج الإحصائي **SPSS الإصدار** رقم 22.

2/ البيانات الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة المقالات العلمية والمنشورات والبحوث الجامعية إضافة إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا، وبناءا عليها قمنا بتحديد فرضيات دراستنا وتحديد أسئلة الاستبيان بما يناسب ويؤدي إلى الإجابة على فرضيات، وبهدف التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة استعملنا مقياس ليكرت الثلاثي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-2): جدول سلم ليكرت الثلاثي

العبارات	موافق	محايد	غير موافق
الأوزان	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات

نهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح الأدوات المستعملة في دراستنا الميدانية وطرق جمع البيانات والبرامج والأدوات المستعملة في المعالجة الإحصائية.

الفرع الأول: الأدوات المستعملة في الدراسة

1/ بناء استمارة الاستبيان: تم تصميم أسئلة الاستبيان بصفة سهلة وبسيطة، حيث تكون هذه الأسئلة سهلة الفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترضين أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، وقد تم إعداد الاستبيان عبر المراحل التالية:

- تجميع المعلومات من الدراسات والبحوث الجامعية السابقة؛
- إعداد مجموعة من الأسئلة المبدئية وبناء استبيان أولى؛
- تعديل الاستبيان الأولى بالتشاور مع المشرف؛
- عرض الاستبيان للتحكيم على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين؛

- إخراج الاستبيان في شكله النهائي؛
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة؛

2/ نشر استمارة الاستبيان: بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

- **المقابلة الشخصية:** وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها.
- **الاستعانة بالغير:** تسليم مجموعة من الاستمارات إلى بعض الزملاء والمعارف من أجل توزيعها.
- **التسليم غير مباشر:** وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات.

3/ هيكل الاستبيان: تضمنت استمارة الاستبيان عشرين سؤالا توزعت على ثلاثة محاور رئيسية، ولقد تم صياغة الأسئلة وفقا للأنواع المتعارف عليها (النوع المفتوح، النوع المغلق).

ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

- **المحور الأول:** يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة (الفئة، الوظيفة،.....) يحتوي على ستة أسئلة، من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 06 .
- **المحور الثاني:** يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى الملاءمة في القوائم المالية في ويضم 06 أسئلة؛
- **المحور الثالث:** يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى الموثوقية في القوائم المالية في ظل SCF ويضم 08 أسئلة؛
- **المحور الرابع:** يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى تأثير الملاءمة و الموثوقية على اتخاذ القرار مويضم 06 أسئلة؛

4/ صدق الاستبيان:

- ✓ **صدق المحكمين:** من أجل التعرف على صدق استبيان دراستنا قمنا بقياسه من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم **3** محكمين من أساتذة جامعة قاصدي مرباح- ورقلة كما هو مبين في الملحق (رقم **02**) وتم تعديل الاستبيان وفق توجيهات واقتراحات المحكمين قبل إخراجه في صورته النهاية كما هو موضح في الملحق (رقم **01**) تم توزيعه على عينة الدراسة.

- ✓ **قياس ثبات الاستبيان:** قمنا باستخدام مقياس ألفا كرونباخ للتعرف على مدى ثبات الاستبيان وفقراته، حيث يأخذ هذا المعامل قيم بين **(0–1)** فكلما كانت قيمة المعامل أقرب للواحد كان هناك ثبات للفقرات.

الفرع الثاني: الأدوات والبرامج الإحصائية لقياس المتغيرات

أولا: البرامج المستعملة

بعد توزيع الاستبيان على العينة المستهدفة بعد ذلك قمنا بجمعها وترميزها وتفريغها في برنامج **Excel** ثم نقل المعطيات إلى برنامج **SPSS** بغرض المعالجة الإحصائية للبيانات.

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستعملة

بغرض الحصول على نتائج لدراستنا قمنا بمعالجة بيانات الدراسة بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها:

- ✓ أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المئوية؛
- ✓ اختبار ألفا– كرونباخ لمعرفة الثبات بين فقرات الاستبيان؛
- ✓ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من الاستبيان؛
- ✓ اختبار T-test لقياس الفروق واختبارAnova؛
- ✓ معامل بيرسن لقياس الارتباط؛

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد تفريغ الاستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج **SPSS** من أجل الحصول على النتائج، نشرع في عرض مختلف النتائج المتحصل عليها والخاصة بعينة الدراسة.

الفرع الأول: عرض النتائج المتعلقة بخصائص أفراد العينة

سنعرض خصائص أفراد العينة المستجوبة في هذه الدراسة والمتمثلة في المتغيرات التالية: فئة المستخدمين، الجنس، المؤهل العلمي، المستوى الإداري، الخبرة المهنية.

1/متغير جنس العينة:

- **جدول رقم (2-1) يبين توزيع المبحوثين حسب السن:**

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	2	7%
من 25 إلى 35 سنة	14	46%
أكبر من 35 سنة	14	47%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

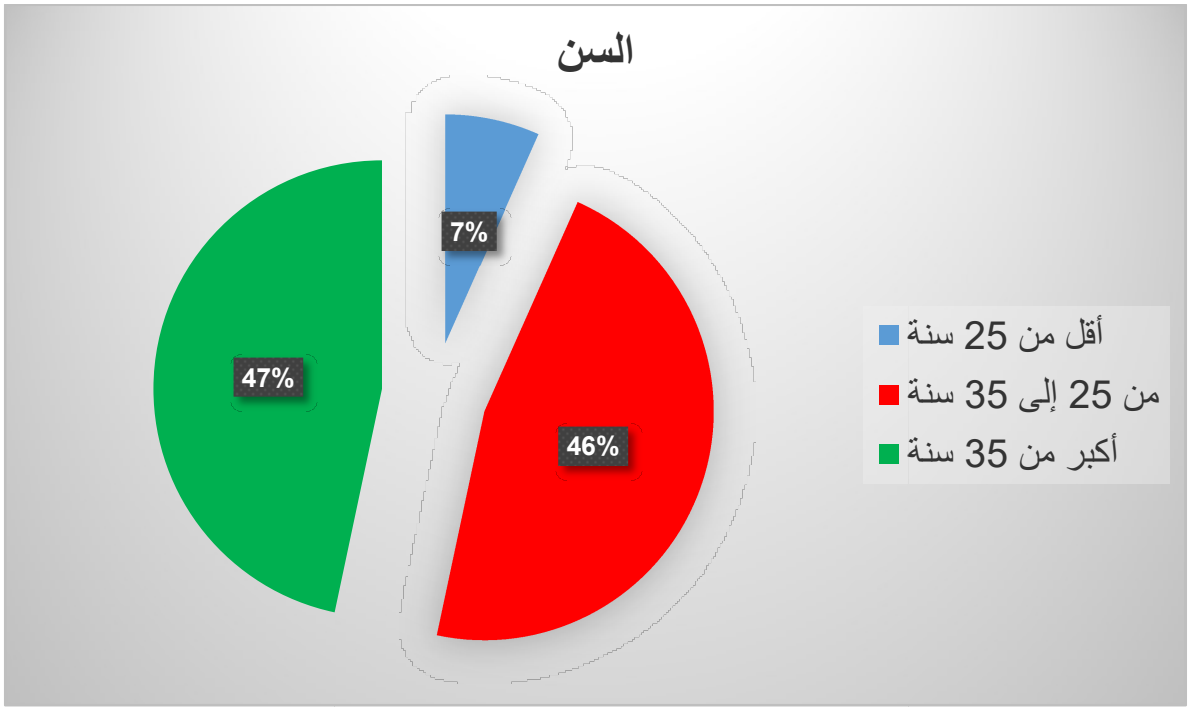

الشكل رقم (1-1)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) توزيع أفراد العينة حسب السن، حيث نجد أن الفئة أقل من 25 سنة تشكل نسبة 7 **%** و الفئة من 25 إلى 35 سنة تشكل 46% والفئة أكبر من 35 سنة 47% أي أنها هذه الأخيرة تشكل أكبر نسبة.

2/ متغير التخصص:

- **جدول رقم (2-2): يبين توزيع المبحوثين حسب التخصص:**

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	17	56.7%
مالية	13	43.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

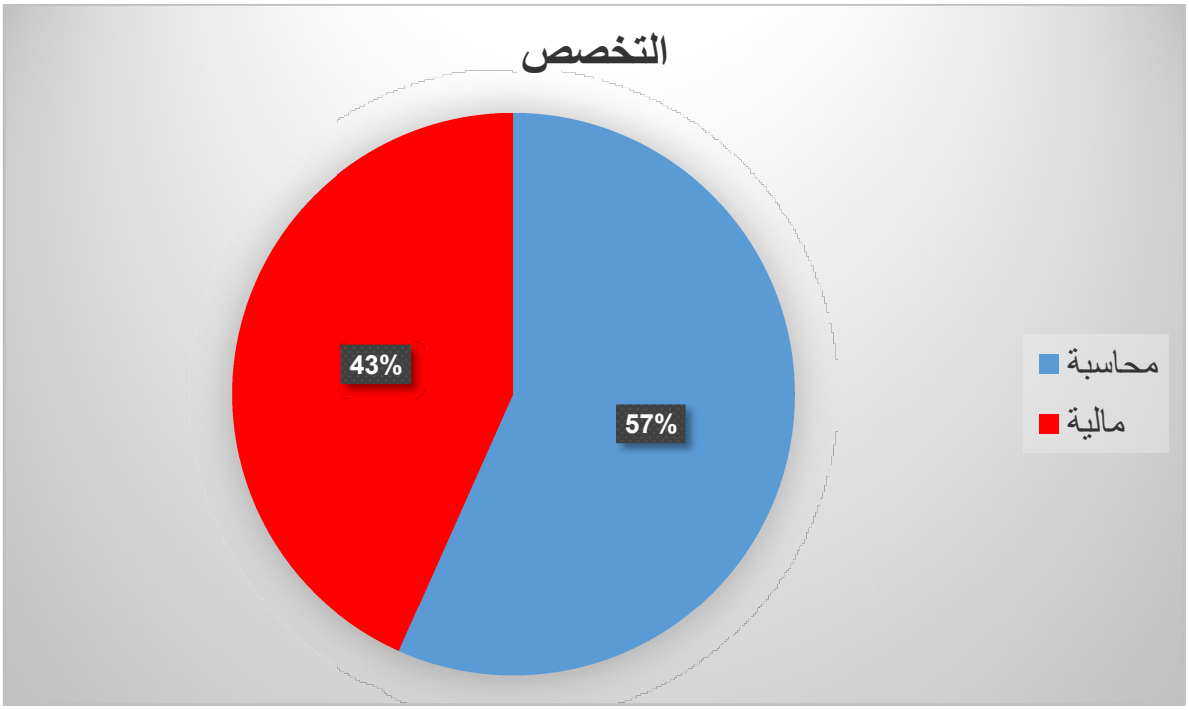

الشكل رقم (1-2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) توزيع أفراد العينة حسب التخصص، حيث نجد أن تخصص المالية يشكل نسبة43 % و نسبة تخصص المحاسبة يشكل 57% أي أنه يشكل الأغلبية هذا يعني أن أغلبية مستخدمي القوائم المالية متخصصين في المحاسبة.

3/متغير المستوى التعليمي:

- **جدول رقم(2-3) : يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:**

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
غير جامعي	10	33.3%
ليسانس	19	63.3%
ماستر أو ماجستير	1	3.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

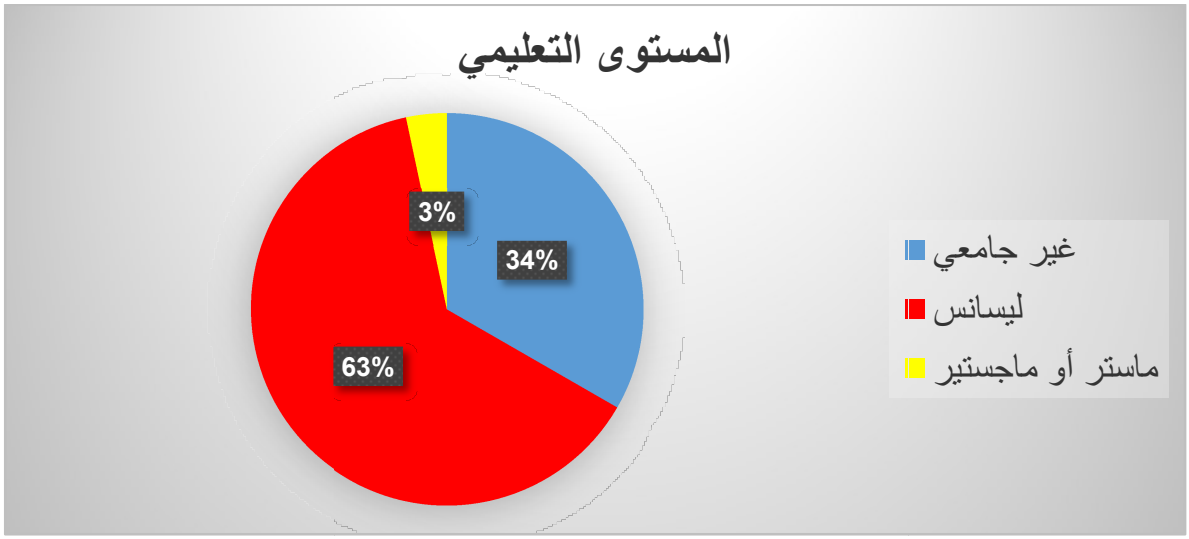

الشكل رقم (1-3)

نستدل من خلال الجدول والشكل السابقين أن المستوى العلمي لأفراد العينة في الغالب هو شهادة ليسانس بنسبة 63% أي هي أعلى نسبة مقارنة مع شهادة الماستر و الماجستير حيث تشكل نسبة 3% فقط ، و الغير جامعيين يشكلون نسبة 34% .

4/متغير توزيع العينة حسب الخبرة المهنية :

- **جدول رقم (2-4) يبين توزيع المبحوثين حسب الخبرة المهنية:**

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	16.7%
من 5 إلى 10 سنوات	9	30.0%
من 10 إلى 15 سنة	8	26.7%
أكثر من 15 سنة	8	26.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

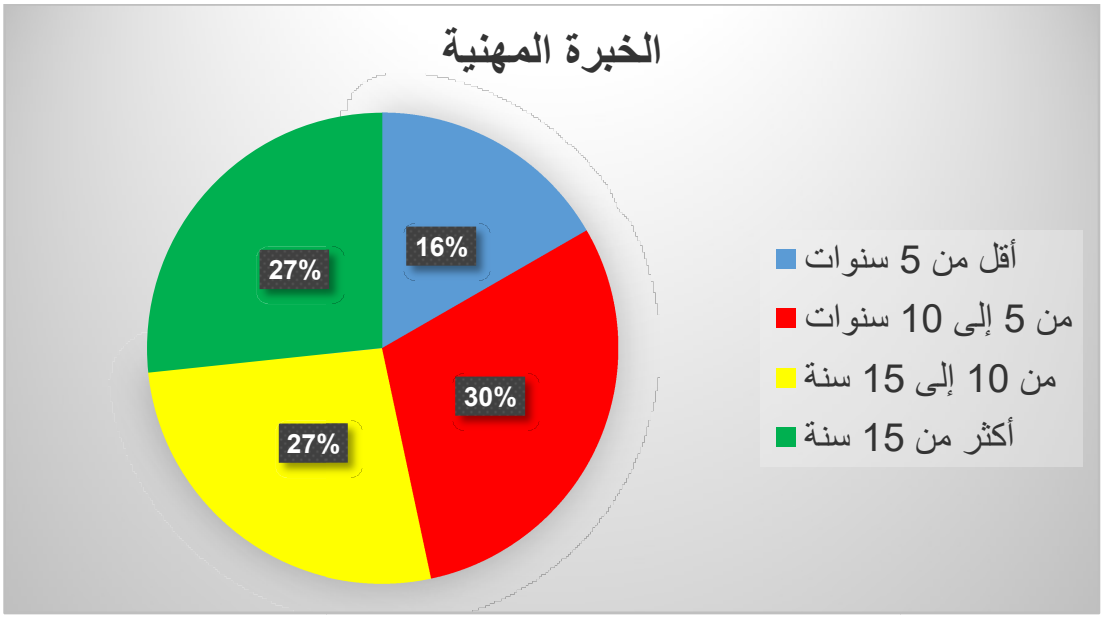

الشكل رقم (1-4)

يتضح من الجدول رقم (2-4) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية فنلاحظ أن أفراد العينة الذين يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات يشكلون نسبة 16 حيث أنها أقل نسبة أي أن غالبية أفراد العينة تفوق خبرتهم

5 سنوات، حيث تشكل نسبة الذين يمتلكون خبرة من 5 إلى 10 سنة نسبة 30%، و الذين من 10 إلى 15 سنة نسبة 27%، و الذين أكثر من 15 سنة نسبة 27%.

5/متغير توزيع العينة حسب المهنة:

- **جدول رقم (2-5): يبين توزيع المبحوثين حسب المهنة:**

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
إطار محاسبي	17	56.7%
إطار مالي	13	43.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

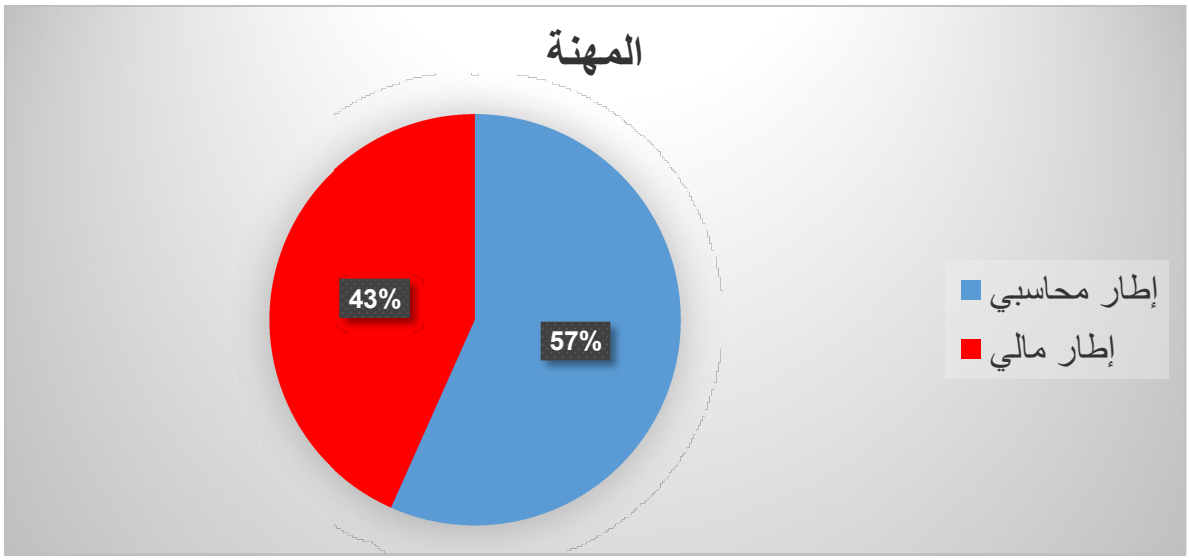

الشكل رقم (1-5)

يتضح من الجدول رقم (2-5) توزيع العينة حسب المهنة حيث تبلغ نسبة الإطارات المالية 43%، و تبلغ نسبة الإطارات المحاسبية 57%، حيث تشكل النسبة الأكبر، وهذا يعني أن أغلبية أفراد العينة إطارات محاسبية.

الفرع الثاني: عرض نتائج محاور الاستبيان

قبل الشروع في عرض نتائج محاور الاستبيان يتوجب علينا اختبار صدق وثبات محاور الاستبيان فقمنا باستخدام معامل ألف-كرونباخ.

تم حساب الثبات من خلال ألفا كرونباخ، فمن خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ 0.798 وهي أكبر من 0.70، وهو ما يشير الى ثبات النتائج في حالة إعادة تطبيق الاستبيان مرة اخرى، أو بصفة أخرى 79.8 بالمائة من عينة البحث ستكون ثابتة في إجابتها في حالة ما إذا قمنا باستجوابهم من جديد وفي الظروف نفسها، وهي نسبة توضح المصداقية العالية للنتائج التي يمكن استخلاصها.

جدول رقم(3-1) : يوضح معامل الثبات ألفا لكرونباخ للمقياس

عدد العبارات	قيمة ألفا لكرونباخ
20	0.798

1-اتجاه المقياس:

من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول المقياس تم تحديد المستوى المرجح له بناء على قيمة المتوسط الحسابي كما يوضحه الجدول الموالي.

حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على 3 للحصول على طول الخلية (3/2= 0.66) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا. أصبح طول الخلايا كما يلي:

مجال المتوسط المرجح	الدرجة
1 – 1.66	منخفض
1.67 – 2.33	متوسط

3 – 2.34	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

جدول رقم (3–2) : يوضح مجال المتوسط الحسابي لكل عبارة والانحراف المعياري لمقياس الملائمة:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1–القوائم المالية تقدم معلومات محاسبية في التوقيت المناسب و في حينها.	2.50	0.73	مرتفع
2–القوائم المالية توفر معلومات محاسبية لها القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية.	2.57	0.68	مرتفع
3–القوائم المالية تقدم معلومات لها القدرة على التنبؤ بدرجة المخاطر المحيطة.	2.43	0.68	مرتفع
4–القوائم المالية توفر معلومات بالدقة اللازمة.	2.30	0.65	متوسط
5–القوائم المالية توفر معلومات لها القدرة على تقييم صحة التوقعات السابقة و تصحيحها.	2.53	0.78	مرتفع
6– القوائم المالية تقدم معلومات محاسبية لها القدرة على التغذية العكسية (الارتدادية) أي المدخلات من المعلومات.	2.23	0.77	متوسط
الملاءمة	2.43	0.36	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجة المقياس في أغلب العبارات وفي الدرجة الكلية هي مرتفعة،

بمعنى أن درجة الملائمة مرتفعة.

جدول رقم(3–3) : يوضح مجال المتوسط الحسابي لكل عبارة والانحراف المعياري لمقياس الموثوقية:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1–القوائم المالية تقدم معلومات تعبر بعدالة ما يعرض في القوائم المالية.	2.33	0.80	متوسط
2–القوائم المالية تقدم معلومات موضوعية من حيث إمكانية التحقق من صحتها.	2.77	0.50	مرتفع
3–القوائم المالية توفر معلومات بكل شفافية.	2.57	0.73	مرتفع

4-القوائم المالية تقدم معلومات بكل حيادية وعدم تحيز في القياس المحاسبي و الافصاح عن المعلومات.	2.50	0.73	مرتفع
5-القوائم المالية توفر معلومات بكل أمانة في تمثيلها للأحداث الاقتصادية خلال الفترة المالية.	2.43	0.68	مرتفع
6- القوائم المالية تقدم معلومات سهلة الفهم يمكن إدراكها من قبل مستخدميها.	2.63	0.67	مرتفع
7-القوائم المالية توفر معلومات يمكن مقارنتها.	2.63	0.67	مرتفع
8- القوائم المالية توفر معلومات تتميز بالتطابق مع الأحداث المراد عرضها.	2.43	0.77	مرتفع
الموثوقية	2.54	0.38	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجة المقياس في أغلب العبارات وفي الدرجة الكلية هي مرتفعة، بمعنى أن درجة الموثوقية مرتفعة.

جدول رقم(3-4) : يوضح مجال المتوسط الحسابي لكل عبارة والانحراف المعياري لمقياس اتخاذ القرار:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1-توفر خاصية التوقيت المناسب في المعلومات المحاسبية يؤدي إلى مقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات لأن تأخيرها يقلل من أهميتها وفاعليتها.	2.60	0.72	مرتفع
2-توفر خاصية القدرة التنبؤية يؤدي إلى مساعدة متخذي القرارات في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.	2.47	0.73	مرتفع
3-قدرة المعلومة المالية في القوائم المالية على التنبؤ بدرجة المخاطر يؤدي إلى مساعدة متخذي القرارات على التنبؤ بالمخاطر المحيط بهم.	2.43	0.77	مرتفع
4-توفر خاصية الصدق في التعبير من حيث أنها تعبر بصدق وعدالة عما يعرض في القوائم المالية يؤدي إلى	2.50	0.78	مرتفع

موثوقيتها في اتخاذ القرارات.			
5-تقديم معلومات بكل أمانة في تمثيلها للأحداث الاقتصادية خلال الفترة المالية ما يؤدي إلى مساعدة مستخدمي المعلومة في اتخاذ القرارات.	2.43	0.77	مرتفع
6-إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي للمعلومة من قبل مستخدميها يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.	2.73	0.64	مرتفع
اتخاذ القرار	2.53	0.42	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجة المقياس في كل العبارات وفي الدرجة الكلية هي مرتفعة، بمعنى أن درجة اتخاذ القرار مرتفعة.

2-الارتباط بين الملائمة واتخاذ القرار:

لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بحيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائيا بين الملائمة واتخاذ القرار.

وكانت قيمة الارتباط 0.683 فهو ارتباط طردي متوسط بمعنى كلما زادت الملاءمة زاد اتخاذ القرار.

الجدول رقم (4-1): يوضح الارتباط بين الملاءمة و اتخاذ القرار

Corrélations			
		الملاءمة	لقرار_اتخاذ
الملاءمة	Corrélation de Pearson	1	.683**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	30	30
لقرار_اتخاذ	Corrélation de Pearson	.683**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	30	30
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

ولمعرفة انحدار العلاقة قمنا بإجراء الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4-2): يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط بين علاقة الملاءمة و اتخاذ القرار

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2.410	1	2.410	24.436	.000[b]
	Résidus	2.761	28	.099		
	Total	5.171	29			
a. Variable dépendante : لقرار_اتخاذ						
b. Prédicteurs : (Constante), الملاءمة						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.598	.394		1.517	.141
	الملاءمة	.795	.161	.683	4.943	.000
a. Variable dépendante : لقرار_اتخاذ						

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج دال إحصائيا وفق المعادلة التالية:

$Y= 0.598 + 0.795X$ حيث X يمثل الملائمة، و Y يمثل اتخاذ القرار.

3- الارتباط بين الموثوقية واتخاذ القرار:

لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بحيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائيا بين الموثوقية واتخاذ القرار.

وكانت قيمة الارتباط 0.476 فهو ارتباط طردي متوسط بمعنى كلما زادت الموثوقية زاد اتخاذ القرار.

الجدول رقم (4-3): يوضح الارتباط بين الموثوقية و اتخاذ القرار

Corrélations			
		لقرار_اتخاذ	الموثوقية
لقرار_اتخاذ	Corrélation de Pearson	1	.476**
	Sig. (bilatérale)		.008
	N	30	30
الموثوقية	Corrélation de Pearson	.476**	1
	Sig. (bilatérale)	.008	
	N	30	30
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

ولمعرفة انحدار العلاقة قمنا بإجراء الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4-4): يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط بين علاقة الموثوقية و اتخاذ القرار

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.170	1	1.170	8.185	.008[b]
	Résidus	4.002	28	.143		
	Total	5.171	29			
a. Variable dépendante : لقرار_اتخاذ						
b. Prédicteurs : (Constante), الموثوقية						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.177	.477		2.468	.020
	الموثوقية	.532	.186	.476	2.861	.008
a. Variable dépendante : لقرار_اتخاذ						

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج دال إحصائيا وفق المعادلة التالية:

Y= 1.177 + 0532 X حيث X يمثل الموثوقية، و Y يمثل اتخاذ القرار.

توجد فروق دالة إحصائيا في اتخاذ القرار تعزى لبعض المتغيرات

- **حسب المهنة:**

جدول رقم(5-1) : يبين الفروق في اتخاذ القرار حسب المهنة

المهنة	التكرار	المتوسط	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
إطار محاسبي	17	2.44	1.30-	28	0.204
إطار مالي	13	2.64			

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار ت غير دال إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتخاذ القرار تعزى لمتغير المهنة.

- **حسب التخصص:**

جدول رقم(5-2) : يبين الفروق في اتخاذ القرار حسب التخصص

التخصص	التكرار	المتوسط	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية

محاسبة	17	2.49	0.551-	28	0.586
مالية	13	2.58			

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار ت غير دال إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتخاذ القرار تعزى لمتغير التخصص.

- **حسب السن:**

جدول رقم(5-3) : يبين الفروق في اتخاذ القرار حسب السن

السن	التكرار	المتوسط	اختبار فيشر	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
أقل من 25 سنة	2	2.17	0.774	27	0.471
من 25 إلى 35 سنة	14	2.56			
أكثر من 35 سنة	14	2.55			

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار فيشر غير دال إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا في اتخاذ القرار حسب السن.

حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم(5-4) : يبين الفروق في اتخاذ القرار حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	المتوسط	اختبار فيشر	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
غير جامعي	10	2.33	2.167	27	0.134
ليسانس	19	2.60			
ماستر أو ماجستير	1	3.00			

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار فيشر غير دال إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا في اتخاذ القرار حسب المؤهل العلمي.

إلا أننا نلاحظ ارتفاع متوسط اتخاذ القرار كلما زاد المؤهل العلمي.

حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم (5-5) : يبين الفروق في اتخاذ القرار حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	المتوسط	اختبار فيشر	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
أقل من 5 سنوات	5	2.50	1.173	26	0.339
من 5 إلى 10 سنوات	9	2.59			

من 10 إلى 15 سنة	8	2.69			
أكثر من 15 سنة	8	2.31			

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار فيشر غير دال إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا في اتخاذ القرار حسب الخبرة المهنية.

إلا أننا نلاحظ ارتفاع متوسط اتخاذ القرار كلما زادت سنوات الخبرة حتى يصل حد وتبدأ في التراجع بعد 15 سنة خبرة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تناول مختلف النتائج التي تحصلنا عليها من خلال نتائج الاستبيان بالتحليل والتفسير.

تحليل نتائج محاور الاستبيان

التحليل رقم 01: مدى توفر الملاءمة في القوائم المالية.

من أجل تقييم خاصية الملاءمة في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، طرحنا على أفراد العينة مجموعة الأسئلة تخص خصائص فرعية للخاصية الملاءمة التي بوجدها تعتبر المعلومة ملائمة وتوصلنا إلى ما يلي:

من خلال الجدول رقم (3-2) الذي يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، نلاحظ أن كل فقرات هذا المحور جاءت باتجاه موافق وبمتوسط حسابي أكبر (2,40) وأقل من (2,77)، مما يدل على:

- تأييد أغلبية أفراد العينة حول توفر خاصية التوقيت المناسب في القوائم المالية حيث بلغ متوسط الإجابات حولها (2,73).

- اتفاق أغلبية أفراد العينة بأن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية لها القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية والتنبؤ بالمخاطر المحيط حيث أن متوسط الإجابات حولها بلغ (2,67).
- موافقة أغلبية أفراد العينة بأن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية تقييم التنبؤات السابقة.

مما سبق يتضح أن القوائم المالية يتم الاعتماد عليها من قبل مستخدميها من البنوك ومصلحة الضرائب وأنهم يجدون فيها معلومات تتميز بدرجة من الملاءمة.

التحليل رقم 02: مدى توفر الموثوقية في القوائم المالية.

من أجل تقييم خاصية الموثوقية في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، طرحنا على أفراد العينة مجموعة من الأسئلة تخص مجموعة من الخصائص التي يعتبر توفرها كشروط لاعتبار المعلومة موثوق فيها وتوصلنا إلى ما يلي:

من خلال الجدول رقم (3-3) الذي يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، نلاحظ أن أكل فقرات هذا المحور جاءت باتجاه موافق وبمتوسط حسابي أكبر من (2,42) وأقل من (2,90)، مما يدل على:

- تأييد موافقتهم على توفير القوائم المالية معلومات محاسبية موثوق فيها وأنها تعبر بعدالة وأمانة ما يعرض في القوائم المالية من أحداث اقتصادية.
- موافقتهم أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية قابلة للتحقيق فعلا وأن المعلومات تتميز بحيادية وبعيدة عن التحيز في القياس والإفصاح المحاسبي.

مما سبق يتضح أن القوائم المالية يتم الاعتماد عليها من قبل المستخدمين من البنوك ومصلحة الضرائب وأنهم يجدون فيها معلومات تتميز بدرجة من الموثوقية.

التحليل رقم 03: مدى تأثير الملاءمة والموثوقية على اتخاذ القرار.

من أجل معرفة مدى تأثير خاصيتي الملاءمة والموثوقية على اتخاذ القرار، طرحنا على أفراد العينة مجموعة من الأسئلة تتعلق بمدى تأثير الملاءمة على اتخاذ القرار ومدى تأثير الموثوقية على اتخاذ القرار توصلنا إلى ما يلي:

نستدل من خلال الجدول رقم (3-4) الذي يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة أن كل فقرات هذا المحور كانت باتجاه موافق مما يدي على:

- اتفاق أفراد العينة على تقديم المعلومات في حينها لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها لأن المعلومة مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات؛
- تأييد أفراد العينة على أن مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو أنها تؤكد أو تصحح التوقعات، وبالتالي هي قادرة على التأثير على قرار المستخدم لها؛
- موافقة أفراد العينة بأن التعبير بعدالة وكل أمانة يؤدي إلى مساعدة مستخدمي المعلومة في اتخاذ القرار؛

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة ميدانيا، والتعرف على مدى توفر الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية و مما مدى تأثيرهما على على اتخاذ القرار من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المحاسبية، توجهنا لعينة من المؤسسات و المكاتب المحاسبية بإعتبارهم من مستخدمي المعلومة المحاسبية في منطقة (ورقلة) مستخدمين أداة الاستبيان، من أجل عرض النتائج المتوصل إليها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه الطريقة والاجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني فكان لعرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها.

وقد خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ القوائم المالية توفر معلومات ملائمة لمستخدمي المعلومة المحاسبية.
- ✓ القوائم المالية في توفر معلومات موثوق فيها لمستخدمي المعلومة المحاسبية.
- ✓ يوجد ارتباط دال إحصائيا بين الملاءمة و الموثوقية و اتخاذ القرار، أي أن كلما توفرت الملاءمة و الموثوقية بدرجة عالية في القوائم المالية ساعد ذلك في سهولة اتخاذ القرار.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية و ما و ما مدى تأثيرهما على اتخاذ القرار من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المحاسبية ، باعتبار القوائم المالية مصدر المعلومات الأساسي لكل المتعاملين الاقتصاديين الداخلين أو الخارجين عن المؤسسة.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين الأول تناولنا فيه الإطار النظري حول موضوع بحثنا، والفصل الثاني كان عبارة عن دراسة ميدانية شملت مجوعة من مستخدمي المعلومة المحاسبية (عينة من المؤسسات و المكاتب المحاسبية) وهذا ما مكننا من الوصول إلى بعض النتائج من خلال دراستنا لفرضيات الدراسة التي نوجزها فيما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** من خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأراء فئات أفراد العينة تظهر موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة عالية وتأييدهم حول توفير القوائم المالية معلومات محاسبية ملائمة.
- **الفرضية الثانية:** وفقا للبيانات المدونة لنتائج التحليل الإحصائي لأراء المستجوبين من فئة عينة الدراسة حول مدى توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، نجد أنها حققت نتائج تأييد موافقتهم على توفير القوائم المالية معلومات محاسبية موثوق منها.
- **الفرضية الثالثة:** من خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأراء فئات أفراد العينة تظهر موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة عالية وتأييدهم على أنه يوجد ارتباط دال إحصائيا بين الملاءمة و الموثوقية و اتخاذ القرار، أي أن كلما توفرت الملاءمة و الموثوقية بدرجة عالية في القوائم المالية ساعد ذلك في سهولة اتخاذ القرار.

نتائج الدراسة:

- ✓ اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن القوائم المالية توفر معلومات محاسبية موثوق منها؛
- ✓ اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن القوائم المالية توفر معلومات محاسبية ملائمة؛
- ✓ اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن القوائم المالية التي تتوفر على معلومات محاسبية موثوق منها و ملائمة تساعد المسيرين في سهولة اتخاذ القرارات.

توصيات الدراسة:

مع مرور الزمن تتدخل اعتبارات أخرى تؤثر على فعالية المعلومة المالية و قوة تأثيرها على مستخدميها.

في نهاية هذا البحث بودنا الاشارة الى بعض النقاط ذات علاقة بموضوع هذا البحث، و هي:

- ✓ العمل على توفير بيئة محاسبية تتعاطى مع جودة المعلومات المحاسبية من جميع الجوانب القانونية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية؛
- ✓ تبسيط مفهوم إعادة التقييم و اجراءاته حتى يكون قابلية للاستيعاب في واقع الحياة الاقتصادية؛
- ✓ الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في القوائم المالية مما يمكنه من التحقق منها.

آفاق الدراسة:

في الأخير يبقي جانب البحث مفتوحا في موضوع دراستنا هذه وما يرتبط بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويمكن للباحثين تناول إشكاليات أخرى حولها مستقبلا ولهذا نقترح مواضيع مستقبلية للبحث ما يلي:

- ✓ إجراء دراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية وأثرها على القرارات المالية؛
- ✓ العلاقة بين طرق القياس و التقييم من جهة خصائص المعلومة المالية.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I /الكتب:

1- أمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة متطور التوافق الدولي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.

2- خداع الفزاع، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية**، والأصول، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

3- سمير الصبان وإسماعيل جمعة، **تحليل نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

4- وليد ناجي الحيالي ، **نظرية المحاسبة** ،المنشورات الأكاديمية العربية في الدنمرك 2007.

5- مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة،ذات السلاسل**، الكويت1990.

II /الرسائل والأطروحات:

6- أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية ،دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير بجامعة الإسلامية – غزة ،2006.

7- شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاقتصادية** ،الملتقى الدولي الأول، الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المالية الدولية، 2007/11/21 ، جامعة ناجي مختار، عنابة.

8- عبد الحميد حسين الصبح، **أهمية الملاءمة و الثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرار و تقييم الأداء**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرة، بغداد العراق1995.

9- على إبراهيم الكيسي، **المعلومات المحاسبية لاعتماد أسلوب الحدين المستمر (الكايزن) للمنشآت الصناعية**، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة الموصل، العراق، ،2004

10- ناصر محمد على الجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة لخضر باتنة

11- نوال صبايحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر- 3، 2012.

12- قويدري بوحفص ، **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية** ، مذكرة ماستر غير م

13- نشورة ، بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2014.

III /الملتقيات والمؤتمرات:.

14- محمد الخطيب نمر، فؤاد صديقي، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات الحاسبية والمالية**، مداخلة في الملتقي الوطني حول الإصلاح المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2011.

IV /المجلات:

15- الحاج قوارين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا** المعلومات، مجلة الباحث العدد 10، جامعة الشلف- الجزائر، 2012.

16- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير، الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم (نسخة 2011-8)

V /القوانين والمراسيم:

17- الجريدة الرسمية العدد 74، الموافق لـ2007/11/25، **المتعلقة بقانون رقم 11/07** المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

18- الجريدة الرسمية العدد 27، الموافق لـ2008/05/28، **المتعلقة بقانون رقم 11/07** المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

19- الجريدة الرسمية العدد 19، الموافق لـ2009/03/25، **المتعلقة بقانون رقم 11/07** المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

20- الجريدة الرسمية العدد 42، الموافق لـ2008/07//27، **المتعلقة بقانون رقم 11/07** المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

21- الجريدة الرسمية العدد 21، الموافق لـ2009/04/08، **المتعلقة بقانون رقم 11/07** المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

VI /مواقع الانترنت:

22- **http:// WWW .abahe.co .uk.com**

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

23- Guy Djongoue, **fiabilité d 'information comptable et gouvermance d'enterprise: une analyse de laudit léga dans les entreprises camerounaises**, universite de douala.

24- OBAIDAT AHMAD N**, Accunting information qualitative caractaeristics gap : Evidence from Jordon.** International Management Review, vol. 3 , No. 2 , 2007.

الملاحـــــــق

الملحق رقم 01: استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

سنة ثانية ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

السادة: مستخدمي القوائم المالية ...

تحية طيبة وبعد ...

بصدد دراستنا الميدانية تقوم الباحثة بإعداد دراسة لنيل شهادة الماستر، بعنوان **"تقييم خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في المحاسبة الجزائرية "** من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من مستخدمي القوائم المالية.

ويمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة للبحث، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة الدقيقة على الأسئلة الواردة بالاستبيان وستكون محل تقدير عالي وسوف تساعدنا للوصول الى نتائج محكمة.

كما تؤكد الطالبة ان إجابتكم لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

ولكم خالص الشكر والتقدير

يرجى الاجابة على الاسئلة التالية بوضع العلامة (X) في المكان المناسب

الجزء الأول: المعلومات الشخصية للمستجوب

1) العمر: اقل من25 سنة ☐ من 25 الى 35 سنة ☐ من 35 الى 50 سنة ☐

2) التخصص: محاسبة ☐ جباية ☐ مالية ☐

3) المؤهل العلمي: غير جامعي ☐ ليسانس ☐ ماجستير /ماستر ☐ دكتوراه ☐

شهادة أخرى ☐ اذكرها ....

4) الخبرة المهنية: اقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10سنوات ☐

5) من 10 الى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

6) المهنة : اطار محاسبي ☐ اطار مالي ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: مدى توفر خاصية الملاءمة في القوائم

	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
1	القوائم المالية تقدم معلومات محاسبية في التوقيت المناسب وفي حينها.			
2	القوائم المالية توفر معلومات محاسبية لها القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية.			
3	القوائم المالية تقدم معلومات لها القدرة على التنبؤ بدرجة المخاطر المحيط.			
4	القوائم المالية توفر معلومات بالدقة اللازمة.			
5	القوائم المالية تقدم معلومات لها القدرة على تقييم صحة التوقعات السابقة وتصحيحها.			
6	القوائم المالية تقدم معلومات محاسبية لها القدرة على التغذية العكسية (الارتدادية) أي المدخلات من المعلومات.			

المحور الثاني : مدى توفر الموثوقية في القوائم المالية

	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
1	القوائم المالية تقدم معلومات تعبر بعدالة ما يعرض في القوائم المالية.			
2	القوائم المالية تقدم معلومات موضوعية من حيث إمكانية التحقق من صحتها.			
3	القوائم المالية توفر معلومات بكل شفافية.			
4	القوائم المالية تقدم معلومات بكل حيادية وعدم التحيز في القياس والإفصاح عن المعلومات.			
5	القوائم المالية توفر معلومات بكل أمانة في تمثيلها للأحداث الاقتصادية خلال الفترة المالية.			
6	القوائم المالية تقدم معلومات سهلة الفهم يمكن إدراكها من قبل مستخدميها.			
7	القوائم المالية توفر معلومات يمكن مقارنتها.			
8	القوائم المالية توفر معلومات تتميز بالتطابق مع الأحداث المراد عرضها.			

المحور الثالث : مدى تأثير الملاءمة والموثوقية على اتخاذ القرار

	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
1	توفر خاصية التوقيت المناسب في المعلومات المحاسبية يؤدي إلى مقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات لأن تأخيرها يقلل من أهميتها وفاعليتها.			
2	توفر خاصية القدرة التنبؤية يؤدي إلى مساعدة متخذي القرارات في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.			
3	قدرة المعلومة المالية في القوائم المالية على التنبؤ بدرجة المخاطر يؤدي إلى مساعدة متخذي القرارات على التنبؤ بالمخاطر المحيط بهم.			

4	توفر خاصية الصدق في التعبير من حيث أنها تعبر بصدق وعدالة عما يعرض في القوائم المالية يؤدي إلى موثوقيتها في اتخاذ القرارات.			
5	تقديم معلومات بكل أمانة في تمثيلها للأحداث الاقتصادية خلال الفترة المالية ما يؤدي إلى مساعدة مستخدمي المعلومة في اتخاذ القرارات.			
6	إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي للمعلومة من قبل مستخدميها يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.			

الملحق رقم 02: نتائج المتعلقة بخصائص العينة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.798	20

Corrélations

		الملاءمة	اتخاذ_لقرار
الملاءمة	Corrélation de Pearson	1	.683**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	30	30
اتخاذ_لقرار	Corrélation de Pearson	.683**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	.598	.394		1.517	.141
	الملاءمة	.795	.161	.683	4.943	.000

a. Variable dépendante : اتخاذ_لقرار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2.410	1	2.410	24.436	.000[b]
	Résidus	2.761	28	.099		
	Total	5.171	29			

a. Variable dépendante : اتخاذ_القرار

b. Prédicteurs : (Constante), الملاءمة

Corrélations

		اتخاذ_القرار	الموثوقية
اتخاذ_القرار	Corrélation de Pearson	1	.476**
	Sig. (bilatérale)		.008
	N	30	30
الموثوقية	Corrélation de Pearson	.476**	1
	Sig. (bilatérale)	.008	
	N	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.170	1	1.170	8.185	.008[b]
	Résidus	4.002	28	.143		
	Total	5.171	29			

a. Variable dépendante : اتخاذ_القرار

b. Prédicteurs : (Constante), الموثوقية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.177	.477		2.468	.020
	الموثوقية	.532	.186	.476	2.861	.008

a. Variable dépendante : اتخاذ_القرار

Statistiques de groupe

	المهنة	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
اتخاذ_القرار	محاسبي اطار	17	2.4412	.43677	.10593
	مالي اطار	13	2.6410	.38996	.10815

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
اتخاذ_القرار	Hypothèse de variances égales	.239	.629	-1.300-	28	.204	-.19985-	.15377	-.51483-	.11513
	Hypothèse de variances inégales			-1.320-	27.255	.198	-.19985-	.15139	-.51034-	.11064

Statistiques de groupe

	التخصص	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
اتخاذ_القرار	محاسبة	17	2.4902	.42684	.10352
	مالية	13	2.5769	.42826	.11878

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
اتخاذ_القرار	Hypothèse de variances égales	.015	.904	-.551-	28	.586	-.08673-	.15749	-.40933-	.23587
	Hypothèse de variances inégales			-.550-	25.933	.587	-.08673-	.15756	-.41064-	.23718

Descriptives

اتخاذ_القرار

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
سنه من 25 أقل	2	2.1667	.47140	.33333	-2.0687-	6.4021	1.83	2.50
سنه الى 35 من 25	14	2.5595	.40619	.10856	2.3250	2.7940	1.67	3.00
سنه من 35 أكبر	14	2.5476	.44061	.11776	2.2932	2.8020	1.67	3.00
Total	30	2.5278	.42228	.07710	2.3701	2.6855	1.67	3.00

ANOVA

اتخاذ_القرار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	.280	2	.140	.774	.471
Intragroupes	4.891	27	.181		
Total	5.171	29			

Descriptives

اتخاذ_القرار

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
جامعي غير	10	2.3333	.43744	.13833	2.0204	2.6463	1.67	3.00
لِسادس	19	2.6053	.38972	.08941	2.4174	2.7931	1.67	3.00
ماجستير أو ماستر	1	3.0000	.	.	.	.	3.00	3.00
Total	30	2.5278	.42228	.07710	2.3701	2.6855	1.67	3.00

ANOVA

اتخاذ_القرار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	.715	2	.358	2.167	.134
Intragroupes	4.456	27	.165		
Total	5.171	29			

Descriptives

اتخاذ_القرار

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
سنوات من 5 أقل	5	2.5000	.51370	.22973	1.8622	3.1378	1.83	3.00
سنوات الى10 من 5	9	2.5926	.31304	.10435	2.3520	2.8332	2.00	3.00
سنه الى 15 من10	8	2.6875	.46665	.16498	2.2974	3.0776	1.67	3.00
سنه من 15 أكثر	8	2.3125	.41248	.14583	1.9677	2.6573	1.67	2.67
Total	30	2.5278	.42228	.07710	2.3701	2.6855	1.67	3.00

ANOVA

اتخاذ_القرار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	.617	3	.206	1.173	.339
Intragroupes	4.555	26	.175		
Total	5.171	29			